الضعف أسبابه وآثاره

دراسة نحوية

د/ عبد الناصر عبد الحليم عبد اللطيف مدرس اللغويات في كلية البنات بالأقصر

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد

فهذا بحث موضوعه: الضعف أسبابه وآثاره " دراسة نحوية " وهو موضوع متعلق فى أغلب مسائله بالعامل النحوى، ونظرية العامل فى النحو نظرية قديمة مرتبطة بالأسس الأولى لوضع النحاة قوانين النحو وقواعده، وقد ظلت نظرية العامل سائدة عند أغلب النحاة من عصر الخليل بن أحمد، حتى عصرنا الحالى، وإن أثارت جد لا وصل إلى محاولة البعض نقض هذه النظرية، لكن ما يلبث مؤيدها أن ينبروا للرد على هذه المحاولات ودحضها.

الضعف بفتح الضاد وضمها خلاف القوة، وقيل الضعف بالضم فى الجسد، والضعف بالفتح فى الرأى والعقل، وقيل هما معاً جائزان فى كل وجه.

ـ وخص الأزهرى ذلك أهل البصرة- سيان يستعملان معا فى ضعف البدل وضعف الرأى ويقال ضعف بضم العين وفتحها- والفتح عند يونس فهو ضعيف.

ـ والعامل فى اللغة: اسم فاعل من عمل الفعل أى أحدثه وأداه.

ـ وفى الاصطلاح: هو ما يحدث تغييراً فى حركة إعراب كلمة ما فى تركيب نحوى معين فيسبب رفعها أو نصبها أو جرها أو جزمها.

ـ والعامل عادة لفظى، وقد يكون معنوياً، والعوامل أدوات وحروف، ومنها ما يعمل عملاً واحداً، ومنها ما يعمل عملين، ومنها ما يكف عن العمل، ومنها ما يجوز فيه الإلغاء والعمل.

ـ وكل هذا راجع إلى قوة العامل، وضعفه.

تناولت فى بحثى هذا ضعف العامل والآثار المترتبة عليه، وقد دفعنى إلى اختيار هذا الموضوع:

ـ أن الضعف والآثار المترتبة على هذا الضعف ظاهرة جديرة بالدراسة، حرية بالبحث لأنه شاع فى معظم الأبواب النحوية وعلى أثره تتبدل القواعد النحوية،

وتتغير الحركات الإعرابية، وعلى الرغم من ذلك لم يفرد له النحويون بابا خاصا بل جاءت مسائله وأحكامه متناثرة مبعثرة، غير واضحة، فى أبواب النحو المختلفة يصعب على الدارس والباحث الوصول إليها فى سهولة ويسر فاخترته موضوعا لبحثى، لجمع ما تناثر، وضم ما تفرق، ودراسة ما علم، وتوضيح ما خفى.

وبذلك أكون قد أضفت جديداً على المكتبة العربية لم يطرق- كما أظن- على الصورة التى أوردتها حيث جمعت بين الأطراف المتناثرة، وألفت بين الأشياء المتناظرة.

واقتضت طبيعة البحث أن يأتى فى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت بأهم المصادر والمراجع.

تكلمت فى المقدمة عن معنى الضعف، ومعنى العامل وأنواعه، وسبب اختيارى للموضوع.

وتكلمت فى المبحث الأول عن ضعف الحرف أسبابه وآثاره، واشتمل البحث على عشر مسائل:

١ــ الحرف أضعف أنواع الكلمة.

٢ــ ضعف الحرف بسبب مخالفة الأصل.

٣ــ ضعف "ما" و"لا" المشبهتين بليس.

٤ــ ضعف " إن" وأخواتها.

٥ــ ضعف لام الابتداء.

٦ــ ضعف الحرف الزائد.

٧ــ ضعف تاء التأنيث.

٩ــ ضعف الحرف المتأخر.

١٠ــ السكون أضعف علامات الإعراب الأصلية.

١١ــ ضعف الإعراب بالحركات.

والمبحث الثانى مبحث الأفعال، واشتمل على ست مسائل:

١ــ البناء أضعف من الإعراب.

٢ــ ضعف العامل المعنوى.

٣ــ ضعف الفعل المضارع.

٤ــ ضعف الفعل اللازم.

٥ــ ضعف الفعل الجامد.

٦ــ ضعف الفعل المتأخر.

وفى المبحث الثالث: مبحث الأسماء، واشتمل على ثمانى مسائل:

١ــ ضعف ما يعمل عمل الفعل.

أ ــ اسم الفاعل.

ب ــ صيغ المبالغة.

ج ــ الصفة المشبهة.

د ــ أفعل التفضيل.

هـ ــ المصدر.

و- اسم الفعل

٢ــ ضعف أسماء العدد.

٣ــ ضعف الضمير.

٤ــ "ذا" بين ضعف المبنى وضعف المعنى.

٥ــ ضعف "ذان"و"تان" و"اللذان" و"اللتان".

٦ــ ضعف "أى" الموصولة.

٨ــ ضعف "أى" الاستفهامية.

٩ــ ضعف التعريف بالإضافة.

أما فى الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها ثم ذكرت أهم المصادر والمراجع التى اعتمدت عليها.

فإن كنت قد أصبت فلربى الفضل والمنة، ولأساتذتى الشكر والثناء، وإن كانت الأخرى، فحسبى أننى اجتهدت وعلى الله توكلت وإليه أنيب.

الحرف أضعف أنواع الكلام

اتفق العلماء على أن أنواع الكلمة ثلاثة:

اسم: وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمن مثل: أحمد وعلى ومسجد.

وفعل: وهو ما دل على معنى فى نفسه واقترن بزمن مثل: أكل وشرب وذاكر.

وحرف: وهو ما لم يدل على معنى فى نفسه، وإنما دل على معنى فى غيره " ألا تراك إذا قلت : " الغلام " فهم منه المعرفة ولو قلت " أل " مفردة لم يفهم منه معنى، فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف فى الاسم، فهذا معنى دلالته فى غيره[1].

يقول الصاغانى: الحرف فى اصطلاح النحاة: ما دل على معنى فى غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه، إلا فى مواضع مخصوصة حذف منها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى الغائب نحو قولك: نعم وبلى وإى وإنه ويا زيد[2].

ويقول الأزهرى: كل كلمة بنيت أداة عارية فى الكلام لتفرقة المعانى فاسمها حرف، وإن كان بناؤها بحرف أو فوق مثل حتى وهل وبل وعن[3].

وإذا كان النحاة قد اتفقوا على أنواع الكلمة، فقد اتفقوا على أن أضعف أنواع الكلمة الحرف، وقالوا: إنما ضعف لاعتماده على غيره، فلاحظ له فى الإخبار حيث لا يقع خبراً ولا مخبراً عنه بخلاف الاسم والفعل.

فلا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم، ألا ترى أنك لا تقول إلى منطلق، ولا عن ذاهب، كما تقول: زيد ذاهب.

---

(١) ابن يعيش ٣/٨.

(٢) العباب صـ٩١.

(٣) التهذيب " صرف ".

ولا يجوز أن يكون خبراً لا تقول: عمر إلى ولا بكر عن[1].

يقول الحيدرة اليمنى: الحرف أضعف أقسام الكلمة ولذلك سمى حرفاً لضعفه، وضعف من حيث كان معناه فى غيره فشبه بحرف الشئ الذى هو طرفه لاعتماد الطرف على غيره ولأن الحرف ينزل منزلة الجزء من الكلمة، وهو طرف فى المعنى لأنه لا يكون عمدة وإن كان متوسطاً[2].

هذا إن أخذته من هذا المعنى، وإن أخذته من حيث ضعف ولم يأتلف من كلام تام فهو شبه بالناقة الضعيفة التى ضعفت عن الحمل والامتهان واسم تلك الناقة حرف[3].

يقول طرفة:

وحرف كألواح الأران نسأتها على لا حب كأنه ظهر برجد[4]

ومنه قوله تعالى { ومن الناس من يعبد الله على حرف }[5].

يقول الزجاج: حقيقته أن يعبد الله على طرف الطريقة فى دين لا يدخل فيه دخول المتمكن[6].

وقيل ضعف الحرف لأنه يأتى على وجه واحد، فالاسم قد يدل فى حالة واحدة على معنيين مثل أن يكون فاعلاً ومفعولاً فى توقيت واحد كقولك: "رأيت ضارب زيد" فضارب فى هذه الحالة فاعل ومفعول.

---

(١) أصول النحو ١/٤٠.

(٢) الجنى الدانى صـ٢٤.

(٣) اللسان ٢/٨٣٨، التهذيب العباب صـ٩٠.

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو فى ديوانه صـ٢٢أمون بدل حرف ونصأتها بدل نسأتها.
معنى الأران: النعش، واللاحب الطريق الواضح، وبرجد كساء مخطط والشاهد فى قوله: حرفا- حيث سميت الناقة حرف لضعفها . ينظر الديوان صـ٢٢، وكشف المشكل ١/٢١ وشرح القصائد للنحاس صـ٦٠.

(٥) الحجر بعض آية ١١.

(٦) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٤١٤.

والفعل أيضاً يدل على معنيين الحدث والزمان، والحرف إنما يدل فى حالة واحدة على معنى واحد[1].

فإن سأل سائل هل الحروف كلها برتبة واحدة فى الضعف أم بينها تفاوت؟

الجواب: أن هناك بينهما تفاوت.

فالحروف المهملة أضعف من الحروف العاملة، لأنه ليس لها تأثير فيما بعدها فهذا دليل على ضعفها وإهمالها. ومن أجل ذلك أخرت لام الابتداء عن إنّ على الرغم من أن لها الصدارة، لضعفها لأنها غير عاملة وقويت إنّ لأنها عاملة، فالعامل أقوى من المهمل[2] تليها فى الضعف الحروف المختصة بالأفعال، ثم الحروف المختصة بالأسماء، ولذلك قال الكسائى: أن الفعل المضارع مرفوع بحروف المضارعة، وإنما لم تعمل هذه الحروف مع عاملى النصب والجزم لقوتها عنها[3].

وقال ابن الخباز: الجازم أضعف من الجار وعلل لذلك بأنه لا يضمر البتة، ولهذا أفسد قول الكوفيين بأن فعل الأمر مجزوم بلام مضمرة[4].

وأيد ذلك أبو حيان وعلله: بأنه لا يجوز الفصل بين لام الأمر لا بمعمول الفعل ولا بغيره[5]، وكذلك باقى أدوات الجزم، وذلك لضعفها بالحرفية، والضعف يقتضى مباشرة العمل[6].

---

(١) الجنى الدانى صـ٢٤.

(٢) السابق صـ ١٢٩-١٣٠.

(٣) الأشمونى ٣/٢٧٧.

(٤) الأشباه والنظائر ٢/١٤٧.

(٥) شرح التسهيل.

(٦) ينظر الكتاب ٣/١١١، الرضى٢/٢٥، والسمع ٤/٣٠٩، والمغنى ١/٢٧٨، الأشمونى ٤/٥، وابن يعيش٨/١١٠.

وقيل ضعفت عوامل الأسماء لأنها اختصت بالعمل فى نوع واحد، وكانت عوامل الأفعال أضعف منها لأن الفعل فى الإعراب غير أصل فعوامله غير أصلية فى العمل[١].

وقال ابن إياز: لما كان الفعل فرعاً على الاسم فى الإعراب لم تكثر عوامل الاسم إذ من عادتهم التصرف فى الأصول دون الفروع[٢].

يقول ابن مالك: لما كان الإعراب أصلاً للفعل، كانت عوامله أصلاً لعوامله فقبل رافع الاسم وناصبه أن يفرع عليها لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقها بعامل آخر، بخلاف عامل الجر فإنه غير مستقل، لاقتصاره على ما يتعلق به من فعل أو ما يقوم مقامه، فموضع المجرور نصب بما يتعلق به الجار، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف وربما اختير النصب، فشارك المضارع الاسم فى الرفع والنصب لقوة عامليها بالاستقلال، وإمكان التفريع عليهما، وضعف عامل الجر لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه فانفرد به الاسم[٣].

<u>وبذلك يظهر لنا أن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء للأسباب الآتية:</u>

أولاً: أن عوامل الأفعال لا تضمر البتة ولهذا فسد قول الكوفيين أن فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المضمرة، بخلاف حرف الجر فإنه يجوز حذفه قليلاً، فلا يحذف إلا فى المواضع التى قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل[٤]، مثل قوله تعالى "يمنون عليك أن أسلموا"[٥]، وقوله تعالى "وترغبون أن تنكحوهن"[٦]، وقوله تعالى "والذى أطمع أن يغفر لى"[٧].

---

(١) رصف المبانى صـ١٧٤، وأمالى ابن الحاجب ٩٢/٤.

(٢) الأشباه ٣١٥/١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك صـ٤٢.

(٤) المغنى ١٤٤/٢.

(٥) الحجرات بعض الآية ١٧.

(٦) النساء بعض الآية ١٢٧.

(٧) الشعراء بعض الآية ٨٢.

يقول ابن عصفور: وأقبح من إضمار الخافض وإبقاء عمله إضمار الجازم وإبقاء عمله، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء[1]، ومما جاء من ذلك:

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شئ تبالا[2]

ولضعف عوامل الأفعال أيضاً ذهب ابن مالك إلى أنه إذا حذفت " أن" يرفع الفعل بعدها، وجعل منه قوله تعالى "ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً"[3].

يقول الأشمونى" وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله.[4]

ثانياً: لا يجوز الفصل بين لام الأمر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره، وروى عنهم الفصل بين الجار والمجرور بالقسم نحو قولهم: "بوالله ألف درهم " وبهذا يتبين أن اتصال المجزوم بجازمه أشد من اتصال المجرور بجاره، لأن عوامل الفعل أضعف من عوامل الاسم.

ثالثاً: قال الأخفش والشلوبين وابن مالك: أن جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا بالأداة.

وعللوا ذلك: بأن الجار لا يعمل عملين وهو أقوى من الجازم، فالجازم أولى ألا يعملها، حتى لو قيل بأن الشرط والجواب مجزومان بالأداة فإن الفرق بينهما الإقتضاء، فحرف الجر لما اقتضى واحداً عمل فيه، وحرف الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيهما[5]

---

(١) الضرائر صـ١٤٩.

(٢) البيت للأعشى وهو من بحر الطويل.

الشاهد فى قوله (تفد) يريد لتفد حذف الجازم وأبقى عمله، ينظر الكتاب ٨/٣ والمقتضب ١٣٠/٢ وإعراب ثلاثين سورة صـ٤٣، والضرائر ١٤٩، والمقرب صـ٢٩٨، والإنصاف ٥٣٠/٢، ومغنى اللبيب ٢٢٤/١، والخزانة ٦٢٩/٣.

(٣) الروم بعض الآية ٢٤.

(٤) الأشمونى ٣١٥/٣.

(٥) الإنصاف ٦٠٨/٢، والأشباه ٣٢٠/٢.

وبعد أن تكلمت عن أسباب ضعف الحرف، ومراتب ضعفه أذكر :

الآثار المترتبة على ضعف الحرف :

أولاً: العامل الضعيف لا يحذف، ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا فى مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها.

ثانياً: لما كانت الحروف ضعيفة ترتب عليها قصور فى عملها فهى لا تعمل إلا متصلة اتصالاً مباشراً مع معمولها، ولا يجوز الفصل، فإذا فصلت بطل عملها، حتى عدت من الأشياء المتلازمة.

ثالثاً: أن الحرف لا يعمل عملين لضعفه، بخلاف الأسماء والأفعال.

رابعاً: ضعف الحرف جعله حاجزاً غير حصين ولذلك:

أ- جوزوا الإتباع فى قراءة[1] السمال[2] { وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ }[3]، لأن " ال" حرف وهى حاجز غير حصين[4].

ب - قال سيبويه " وقد كسروا شيئاً من بنات الواو على أفعال قالوا أفلاء وأعداء والواحد فلوّ وعدوّ، كما كرهوا فى فعال فعلانا للكسرة التى قبل الواو وإن كان بينهما حرف ساكن لأنه ليس حاجزاً حصيناً[5].

جـ- نفوذ عمل الجار إلى ما بعد حرف التعريف كقولهم: عجبت من الرجل، ومررت بالغلام، وإنما كان كذلك لضعفه عن قيامه بنفسه[6].

---

(١) مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه صـ١٤٥.

(٢) حاشية الصبان ٢٣٨/٤.

(٣) الذاريات الآية رقم ٧.

(٤) المرادى ٢١٥/٥، والأشمولى ٢٣٨،٢٣٩/٤.

(٥) الكتاب ٦٠٢/٣.

(٦) ابن يعيش ١٨/٩.

خامساً: الحرف المصدرى أضعف من صريح المصدر فلا يلزم أن يجوز فيه ما جاز فى المصدر الصريح، وقد نص على أن الحرف المصدرى لا يوكد فعل ولا يقع نعتاً أو حالاً[1].

سادساً: امتنع العطف على عاملين عند الخليل وسيبويه فى قولهم: ما كل سوداء فحمة ولا بيضاء شحمة، لأن حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه، وما قام مقام غيره فهو أضعف منه فى سائر أبواب العربية[2].

وبهذا يتبين أن الحرف أضعف أنواع الكلمة إما لأنه لا يظهر معناه إلا مع غيره، أو لأنه لا يأتلف من كلام تام فلا يصح أن يقع خبراً أو مخبرا عنه، بخلاف الاسم والفعل، لأنه يأتى على وجه واحد، وقد ترتب على ضعفه آثار وهى :

أنه لا يجوز حذفه مع بقاء عمله، ولا يجوز الفصل بينه وبين معموله، وأنه لا يعمل عملين، وأنه حاجز غير حصين وأنه لا يؤكد به فعل ولا يقع نعتاً أو حالاً، وأنه يأتى خلف عن العامل فيكون أضعف منه فى سائر أبواب العربية.

وإذا كان من المتفق عليه أن الحرف أضعف أنواع الكلمة، فمن الذى يليه فى المرتبة الفعل أم الاسم؟

اختلف العلماء فى ذلك:

الرأى الأول يقول: أن الاسم أضعف من الفعل وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: أن أصل العمل للأفعال، والعمل معنى قوى، ومن تقوية الأسماء إعمالها عمل الفعل، واعتماد بعضها فى العمل على شئ قبلهكاسم الفاعل واسم المفعول، وذلك دليل على ضعفها وقوة الفعل.

---

(١) الجنى الدانى صـ٤٠٧.

(٢) الكتاب ٦٥/١ ابن يعيش ٢٧/٣، الأشباه ٢١٦/١.

ثانياً: أن أكثر الأفعال يعمل فى جزءين وهو الفاعل والمفعول أو المبتدأ والخبر فى الأفعال الناقصة، بخلاف الأسماء فإنها لا تعمل إلا فى جزء واحد كرفع المبتدأ الخبر، وجر المضاف للمضاف إليه، فدل ذلك على ضعف الأسماء وقوة الأفعال، ولذلك كان الفعل المتعدى أقوى من الفعل اللازم، لأنه لا يحتاج فى نصبه المفعول إلى واسطة [١].

ثالثاً: الدليل على قوة الفعل فى العمل تقدم المفعول به عليه فيعمل فيه متقدما ومتأخراً، والعامل الضعيف لا يعمل فيما قبله، ولهذا لا يتقدم أخبار إن وأخواتها عليها، ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم، ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المنصرف وشبهه كاسم الإشارة وليت ولعل وكأن، والحروف المتضمنة معنى الاستقرار، ولا التمييز على عامله الجامد إجماعاً، ولا معمول المصدر، وفعل التعجب واسم الفعل فدل كل ذلك على قوة الفعل[٢].

رابعا: الدليل على قوة الفعل وضعف الاسم أن الناصب للمفعول الفعل دون الفاعل على الرغم أن الفاعل أقرب إليه لأن الفعل له تأثير فى العمل، أما الفاعل فلا تأثير له فى العمل لأنه اسم والأصل فى الأسماء ألا تعمل[٣].

الرأى الثانى يقول: أن الأفعال أضعف من الأسماء .

يقول أبو حيدرة اليمنى: تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف،

وأقوى هذه الأقسام الاسم ثم الفعل ثم الحرف [٤]. وقد اعتمدوا فى قولهم على الأسباب الآتية:

---

(١) الأشمونى ١/١٩٤.

(٢) الأشباه ١/٣٠٥.

(٣) الإنصاف ١/٨٠

(٤) كشف المشكل ١/٢١٠.

أولاً: أن الإعراب أصل فى الأسماء فرع من الأفعال، والإعراب أقوى من البناء لأنه يحتاج إليه فى الدلالة على معان كثيرة وذلك يوافق الأسماء[1]، ولذلك لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء كان له قوتها فأعرب مثلها بخلاف الماضى.[2]

ثانياً: جعل التنوين فى الاسم ليدل على أنه أصل الفعل والحرف، والأصل أقوى من الفرع.

ثالثاً: أن الأسماء قبل الأفعال، وذلك لأن الأفعال أحداث الأسماء، والاسم قبل الفعل؛ لأن الفعل منه والفاعل سابق له يقول ابن جنى: الأسماء أشد تصرفا من الأفعال إذ كانت هى الأول، والأفعال توابع وثوان لها وللأصول من الاتساع والتصرف ما ليس للفروع[3].

رابعاً: أن الكلام المفيد لا يخلو من اسم أصلاً، ويوجد كلام مفيد لا يكون فيه فعل وفى ذلك يقول الرضى: قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه نحو زيد قائم، ثم قدم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يأت من الفعل كلام كما يأتى من الاسمين لكنه يكون أحد جزئى الكلام نحو ضرب زيد، بخلاف الحروف فإنه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام[4].

خامساً: أن الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل لا يكون إلا خبرا به .

يقول الأنبارى: اعلم أن الاسم والفعل والحرف ثلاث مراتب فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم نحو الله ربنا، ومحمد نبينا، وما أشبه ذلك فأخبرته بالاسم عنه.

---

(١) أصول النحو ١٢٣/١، أوضح المسالك ٢٨/١، الأشمونى٦٠/١، السمع ١٥/١.

(٢) الأشباه ٥٩/١.

(٣) الخصائص ٨٢/٣.

(٤) الرضى ٦/٢.

ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو ذهب زيد وانطلق عمرو، فأخبرت بالفعل ولو أخبرت عنه فقلت ذهب ضرب، وانطلق كتب لم يكن كلاماً.

ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف نحو من ولن ولم وبل وما أشبه ذلك.

فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فقد سما الاسم عن الفعل والحرف(١).

سادساً: أن الفعل أقل أصولاً من الاسم إذ لا يجئ منه الخماسى الأصلى حروفه، والثقل بالحروف الأصول لرسوخها وتمكنها أشد وأقوى، لذا كان الفعل ضعيفاً والاسم قوياً(٢).

سابعاً: أنه اقتصر فى إعراب الفعل على حركتين، وجعل الوجه الثالث السكون ليكون أضعف من إعراب الاسم جريا على القياس فى حط الفروع عن الأصول(٣).

وبهذا أخلص إلى أن العلماء اتفقوا على أن أضعف أنواع الكلمة الحرف، ولكنهم اختلفوا فى أيهما أضعف الفعل أم الاسم فبعضهم رأى أن الاسم أضعف من الفعل واستدل على رأيه بعدة أسباب.

والآخر يرى أن الفعل أضعف من الاسم واستدل على رأيه بعدة أسباب.

والذى أميل إليه أن الاسم أقوى من الفعل لقوة دليل من ذهب إلى هذا الرأى. ولكل وجهة.

---

(١) الإنصاف ١/٧.

(٢) شرح الشافية ١/٢٠٥.

(٣) المقتصد ١/١٦٨.

ضعف الحرف بسبب مخالفة الأصل

الأصل فى الحرف أن يوضع لمعنى واحد، وقد يتوسع فيه فيستعمل فى غيره فيضعف بسبب مخالفته الأصل، وعدم التخصص.

لذلك كانت الهمزة فى باب الاستفهام هى الأصل لأنها لا تخرج إلى غيره فكانت هي الأقوى والأنسب والأليق أما هل فإنها تكون للاستفهام وقد ترد لمعان أخر(١)، كالنفى فى قوله تعالى { وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ }(٢)، وبمعنى " قد " نحو قوله تعالى { هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ }(٣)، وبمعنى " إن { نحو قوله تعالى { هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ }(٤) ، إلى غير ذلك من المعانى.

ولذلك ضعفت فى حروف الاستفهام فدخلت عليها " أم " فى قوله تعالى {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ }(٥).

وفى قول الشاعر:

هل غادر الشعراء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهم(٦)

يقول النحاس : إنما دخلت " أم" على "هل" هنا وهما حرفا استفهام لأن هل ضعفت فى حروف الاستفهام فأدخلت عليها أم كما أن " لكن " ضعفت فى حروف العطف لأنها تكون مثقلة ومخففة من الثقيلة وعاطفة، فلما لم تقو فى حروف العطف أدخلت عليها الواو.

---

(١) الجنى الدانى صـ٣٤٣.

(٢) سبأ من الآية ١٧.

(٣) الإنسان من الآية ١.

(٤) الفجر الآية رقم ٥.

(٥) الرعد الآية ١٦.

(٦) البيت من بحر الكامل وهو لعنترة بن شداد من معلقته، يقال غادر الشئ إذا تركه، وتردمت الناقة على ولدها إذا تعطفت عليه. الشاهد فى قوله" أم هل " دخلت أم هنا على " هل " ينظر شرح القصائد التسع للنحاس ٥/٢، شرح المعلقات السبع للزوزنى صـ١٤١، أو اللسان ١٦٢٨/٣ (ردم).

ونظير هذا أنه حكى أن الكسائى[1] يجيز جائنى القوم إلا حاشا زيد، لأن حاشا ضعفت عنده إذ كانت تقع فى غير الإستثناء[2].

يقول الرضى: ولا تجئ الهمزة بعد أم ويجوز ذلك فى هل وسائر كلم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها.

ومن هنا يتبين أن ضعف الحرف هنا بسبب خروجه عن أصله الذى وضع له، ومخالفته لتخصصه وترتب على هذا الضعف اجتماع حرفين معنى واحد.

ضعف الحرف بسبب ضعف الشبه

ضعف (ما) و (لا) المشبهتين بليس

(ولا) النافية للجنس

"ما" النافية من الحروف التى لا تعمل عند بنى تميم لعدم اختصاصها بنوع من أنواع الكلمة فهى تدخل على الأسماء وعلى الأفعال، تقول ما قام زيد، وما زيد قائم فأهملت كما أهملت "هل" وهمزة الاستفهام، وهذا هو القياس.

ولكن لما كانت حرفاً ضعيفاً لا يقوى على العمل، وأشبهت ليس من حيث المعنى وهو شبه ضعيف لم تعمل فى جميع الأحوال فضعف الشبه لم يمنعها من العمل فى الخبر، ولكن بمقتضى هذا الضعف يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها، أو إذا دخل حرف الاستثناء، أو إذا فصل بينها وبين معمولها بإن الخفيفة فلما كان إعمالها ضعيفاً انعزلت لأدنى عارض[3].

يقول سيبويه: قوله عز وجل " ما هذا بشر "[4]. فى لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعونها ، تقول : ما زيد إلا منطلق تستوى فيه اللغتان ومثله قوله " ما أنتم

(١) الرضى ٢٤٥/١.
(٢) شرح القصائد التسع ٦/٢.
(٣) الرضى ٢٦٧/٢.
(٤) يوسف من الآية ٢١.

إلا بشر مثلنا "[1]، لم تقو " ما " حيث نقضت معنى ليس كما لم تقو حين قدمت الخبر[2].

فضعف العمل هنا لضعف الشبه وانحطاط رتبة المشبه عن رتبة المشبه به والعدل لا يقتضى التسوية[3].

وقال الكوفيون: إنما أعملها الحجازيون لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى فهو شبه ضعيف فلم يقو على العمل فى الخبر كما عملت ليس، لأن ليس فعل وما حرف والحرف أضعف من الفعل فبطل أن يكون الخبر منصوباً بما، ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض[4].

وما ينطبق على "ما" هذه ينطبق على " لا " النافية سواء التى تعمل عمل " ليس" أو النافية للجنس التى تعمل عمل " إن".

قال الأندلسى: ينبغى فى "لا" العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لإعمال "ما" بل هى فيها أولى فإنها أضعف من "ما" لكن بعض النحاة لا يذكرون فى كتبهم إلا شرطاً واحداً وهو كون معمولها نكرة اسما كان أو خبرا[5].

وقال أبو البقاء: "لا" فرع على " إن" و "إن" فرع على كان، والفروع تنقض عن الأصل، فلذلك لا تقوى على العمل فى الخبر إذ كانت فرع الفرع [6].

وقالوا : إن " لا " لا تعمل إلا فى النكرات لأن " لا" ضعيفة فى باب العمل لأنها تعمل بحكم الشبه لا بحكم الأصل، والنكرة ضعيفة جداً، فلذلك لم يعمل العامل الضعيف إلا فى النكرات كقولك عشرون رجلاً، ولى مثله فرساً، وزيد أحسنهم أدباً.

---

(١) يس من الآية ١٥.

(٢) الكتاب ٥٩/١.

(٣) الارتشاف ١٩٨/٣، والمستوفى ٢٤٠/٢.

(٤) ينظر الإنصاف ١٦٦/١.

(٥) الرضى ٢٧٠/٢.

(٦) الأشباه ٣١٥/١.

فلما كانت "لا" أضعف العاملين، والنكرة أضعف المعمولين، خصوا الأضعف بالأضعف.(١)

وبذلك يتبين أن ضعف الشبه الذى زاد الحرف ضعفاً جعله لا يعمل إلا بشروط ذكرت سابقاً بخلاف بعض الحروف مثل إن وأخواتها التى تعمل بلا شروط.

ضعف (إن) وأخواتها

من الحروف ما استحق أن يجرى فى العمل مجرى " كان " وهى :(إن وأنّ وليت ولكنّ ولعل وكأنّ(٢)). وهذه الحروف شبيهة بكأنّ لما فيها من سكون الحشو وفتح الآخر، ولزوم المبتدأ أو الخبر، فعملت عكس عمل كأنّ ليكون المعمولان معها كمفعول قدم وفاعل أخر فتبين فرعيتها(٣).

ولضعف هذه الحروف ترتب عليها أحكام منها:

أولاً: لابد من مراعاة الترتيب بين اسمها وخبرها، فلابد أن يتقدم الاسم ويتأخر الخبر- إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجرورا لأنه يتوسع فيها ما لا يتوسع فى غيرهما- وذلك لضعف العمل بالحرفية.(٤).

ثانياً: يجوز إسقاط نون الوقاية منها- وقد احتج الفراء لسقوط النون فى إنّ وأنّ وكأنّ ولعلّ بأنها بعدت عن الفعل إذ ليست على لفظه فضعف لزوم النون، وليت على لفظ الفعل فقوي فيها إثبات النون.

ألا ترى أن أولها مفتوح وثانيها حرف علة وثالثها مفتوح فهى كقام وباع(٥).

---

(١) ينظر الكتاب ٢٥٤/١، والمقتضب ٣٨٢/٤، والأمالى الشجرية ٢٨١/١، والرضى ١١٢/٢.

(٢) ابن الناظم صـ١٦١.

(٣) السابق صـ١٦٢.

(٤) الصبان ٢٧٣/١.

(٥) ابن يعيش ٩١/٣.

ثالثاً: لا يجوز حذفها من جواب القسم كما فى قوله تعالى " والعصر إن الإنسان لفى خسر"[1] لأنها عاملة ولا يجوز أن تعمل مضمرة لضعفها[2].

رابعاً: ذهب الكوفيون إلى أن خبر إنّ وأخواتها مرفوع بما ارتفع به حين كان خبراً للمبتدأ، لا بالحروف لضعفها[3].

يقول الرضى: المبتدأ والخبر يترافعان إلا أن النواسخ إذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما، لكن يبقى عملها تقديراً إذا كان العامل حرف لضعفه[4].

ضعف لام الابتداء أدى إلى تأخره

إذا أريد المبالغة فى التوكيد جيئ مع إن المكسورة بلام الابتداء، وفرقوا بينهما كراهية الجمع بين أداتين بمعنى واحد فادخلوا اللام على الخبر نحو إنّ زيد لرضى، أو فى محل الخبر من معمول الخبر متوسطاً بينه وبين الاسم نحو إن زيدا لطعامك أكل، أو اسم متأخر عن الخبر وذلك إن كان ظرفاً أو جارا [5] ومجروراً نحو إن عندك لزيداً أو إن فى الدار لعمرا، ومنه قوله تعالى "إن فى ذلك لعبرة "[6].

فإن قلت: فهل كان أصل اللام أن تكون قبل إن لأنها مستحقة لصدر الكلام، ولذلك علقت أفعال القلوب[7]، وندر زيادتها فى الخبر، ولم أخرت هى وتركت إن مقدمة، قلت : الجواب عن الأول : أن أصلها كما ذكر ابن جنى وغيره أن تكون قبل " إن " لوجهين:

---

(١) العصر الأية٢،١.

(٢) ابن يعيش ٩٨/٨.

(٣) الإنصاف ١٥/١، شرح الكافية للجاحى ٢٩٩/١.

(٤) الرضى ٢٣٩/٢.

(٥) ابن الناظم صـ ١٧٠، ١٧١.

(٦) النازعات من الآية ٢٩

(٧) ينظر الخصائص ٣١٤/١، والمغنى ٢٣٠/١.

أحدهما: أنها لو قدرت بعد " إنّ" لزم الفصل بين " إنّ" ومعمولها.؟

الثانى: أنها جاءت مقدمة على " إن" لما أبدلوا همزتها هاء فى نحو قول الشاعر:

ألا ياسنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم[1]

وإنما سهل الجمع بين حرفى التوكيد فى ذلك تغير لفظ أحدهما.

والجواب عن الثانى: أنهم بدأوا بـ "إن" لقوتها لكونها عاملة كذا قال الأخفش.[2]

وبهذا يتضح أن لام الابتداء أخرت عن إن على الرغم أنها لها الصدارة لضعفها لأنها غير عاملة، وقوة " إن" لأنها عاملة، والعامل أقوى من المهمل.

الحرف المعتل أضعف من الحرف الصحيح

يقول ابن الحاجب: حروف العلة الألف والواو والياء تسمى حروف علة لأنها تتغير ولا تبقى على حال، وتغير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها بحيث لا تحتمل لأدنى ثقل[3].

ويقول سيبويه: هذا باب تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وذلك قولك فى رجل اسمه حولايا أو بردرايا يا برداري أقبل ويا حولاى أقبل.

وإنما كانت هذه الأحرف الثلاثة الزوائد الياء والواو والألف وما بعدها، بمنزلة حرف واحد إذ كانت ميتة خفية[4].

---

(١) البيت لرجل من بنى نمير، وهو من بحر الطويل . الشاهد فى قوله لهنك " جمع بين حرفى توكيد والذى سهل ذلك تغير لفظ أحدهما. ينظر الخصائص ٣١٥/١، شرح المفصل ٦٣/٨، ٤٢/١٠، الخزانة ٣٣٩/٤.

(٢) الجنى الدانى صـ١٢٩-١٣٠.

(٣) شرح الشافية ٦٨/٣، وابن يعيش ٥٤/١٠.

(٤) الكتاب ٢٦٢/٢.

ويؤكد ذلك السيوطى فيقول: لو لم يعلم تمكن هذه الحروف فى الضعف إلا بتسميتهم إياها حروف علة لكان كافيا.

وذلك أنها فى أقوى أحوالها ضعيفة ألا ترى أن هذين الحرفين أى الواو والياء- إذا قويا بالحركة فإن مع ذلك مؤنس منهما ضعفاً، وذلك أن تحملها فى الحركة أشق فى غيرها. ويؤكد ذلك عندك أن أذهب الثلاث فى الضعف والاعتلال الألف، ولما كانت كذلك لم يمكن تحركها البتة[1].

ويترتب على ضعف حروف العلة: استثقال تضعيفها لأنها ضعيفة لا تحتمل أدنى ثقل.

وتعرضها للقلب والحذف والنقل حيث يقول ابن عصفور (باب القلب والحذف والنقل، وإنما أفردت لذلك بابا واحداً لأن جميعه إنما يتصور باطراد فى حروف العلة، فإن جاء شئ من ذلك فى غيرها حفظ ولم يقس عليه[2].

الحرف الزائد أضعف من الحرف الأصلى

يكفى من ضعف الحرف الزائد أنهم قالوا فى تعريفه:" هو الذى يسقط فى بعض تصاريف الكلمة.

ويترتب على ضعفه القلب والحذف :

أولاً : يظهر أثر القلب فى تثنية الممدود، وفى النسب إليه فنجد بقاء الهمزة الأصلية، وقلب الهمزة الزائدة واوا فنقول فى تثنية قرّاء ووضّاء قراءان ووضاءان وتقول فى النسب إليهما قرّائى ووضّائى.

ونقول فى تثنية صحراء وصفراء، صحراوان وصفراوان ونقول فى النسب إليهما صحراوى وصفراوى. بقلب الهمزة الزائدة واوا لضعفها وعدم تمكنها.

---

(١) الأشباه ١/١٣٣.

(٢) المقرب صـ٥٤٢، والمتتع ٢/٤٢٥، وشرح الشافية ٣/٦٦.

يقول ابن الحاجب: قصدوا الفرق بين الأصلى المحض، والزائد المحض فكان الزائد بالتغيير أولى.(١)

ثانياً: يظهر أثر الحذف فى قول الكوفيين إلى أنه إذا اجتمع فى أول الفعل المضارع تاءان تاء المضارعة وتاء أصلية نحو تتناول، وتتلون فإن المحذوف منهما يكون تاء المضارعة دون الأصلية نحو تناول وتلون، وذلك لأن الزائد أضعف من الأصلى، والأصلى أقوى من الزائد فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى(٢).

ثالثاً: يترتب على ذلك أيضاً أن الحرف الأصلى القوى إذا حذف لحق بالمعتل الضعيف فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف وتجد ذلك فى سيد وميت وهين ولين فأصلها فيعل، حذفت عينها وجعلت ياء فيعل عوضا عنها، وكذلك باب قيدودة وصيرورة وكينونة وأصلها فيعلولة حذفت عينها وصارت ياء فيعلولة عوضا منها.

وأيضاً ياء التفعيل الزائدة عوض عن عينه، وكذلك ألف فاعل عوض عن عينه فى خاف وهاع ولاع.(٣)

تاء التأنيث أضعف من ألف التأنيث

قال ابن يعيش: ألف التأنيث تزيد على تاء التأنيث قوة لأنها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه، ويتغير الاسم معها عن هيئة التذكير نحو سكران سكرى، وأحمر وحمراء، فبنية كل واحد من المؤنث هنا غير بنية المذكر، وليست التاء كذلك إنما تدخل الاسم من غير تغيير بنيته دلالة على التأنيث نحو قائم وقائمة(٤).

(١) شرح الشافية ٣/٥٥.
(٢) الإنصاف ٢/٦٤٨.
(٣) ينظر الأشباه ١/١٣٢.
(٤) ابن يعيش ٥/٩٠.

ونلحظ ذلك أيضاً فى الممنوع من الصرف حيث يقول ابن الناظم عند شرحه قول الألفية:

فألف التأنيث مطلقا منع صرف الذى حواه كيفما وقع

ألف التأنيث مطلقاً أى سواء كانت مقصورة أو ممدودة تمنع صرف ما هى فيه، كيفما وقع من كونه نكرة أو معرفة وكونه مفرداً أو جمعاً، اسماً أو صفة كذكرى وحجلى وسكرى ومرضى ورضوى وكصحراء وأشياء وحمراء وأصدقاء وزكرياء فهذا أو نحوه لا ينصرف البتة لأن فيه ألف التأنيث، وإنما كانت وحدها سببا مانعا من الصرف لأنها زيادة لازمة لبناء ما هى فيه، ولم تلحقه باعتبار تأنيث معناه تحقيقاً أو تقديراً.

فإن قلت: لم انصرف نحو قائمة وقاعدة وهلا كانت الهاء منه بمنزلة الألف، قلت لأنها زيادة عارضة وهى فى تقدير الانفصال إلا فى مواضع قليلة نحو شقاوة وعرقوة، فلم يكن لها من اللزوم ما كان للألف أن يعتد بها[1].

والدليل كذلك على قوة ألف التأنيث وضعف التاء أن الألف عوملت فى التصغير معاملة خامس أصلى فقيل فى قرقرى قريقر كما قيل فى سفرجل سفيرج.

وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغيير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقيل فى زجاجة زجيجة[2].

الحرف المتأخر أضعف من الحرف المتصدر

قضت إرادة الله تعالى فى كثير من سننه أن المتأخر دائماً ضعيف، وينطبق هذا على الحرف المتأخر قال بعض المفسرين أن قوله تعالى " ختامه مسك "[3] أى الختم الذى على أوله أى فى مقدمته ليس آخره، وقولنا " اللهم اختم لنا بخاتمة السعادة " لأنها أول شئ نقابل به ربنا.

---

(١) ابن الناظم صـ٦٣٥، وينظر المرادى ٤/١٢٠، والأشمونى ٣/٢٣٠.

(٢) الأشمونى ٣/٢٣١.

(٣) المطففين من الآية ٢٦.

والدليل على ضعف الحرف المتأخر أنه يبدأ بالتغيير من قبله يقول ابن جنى " وأما وجه علة وجوب الابتداء بالتغيير من الآخر، من قبل أنك إذا أردت التغيير فينبغى أن تبدأ من أقبل المواضع له، وذلك الموضع آخر الكلمة لا أولها لأنه أضعف الجهتين[1].

ولذلك كانت القاعدة العامة فى التصغير عند حذف أحد الزوائد بأن الفاضل يبقى والمفضول يحذف ومن المزايا التى تفضل الحرف الزائد وتحصنه من الحذف التقدم.

ولذا قال سيبويه عند تصغير " مقعنسس" تحذف النون وإحدى السينين[2] لكون الميم أفضل منها.

يقول ابن الحاجب: وقول سيبويه أولى لأن السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصل، وتضعيف الأصلى لكونها طرف إن كانت الزائدة هى الثانية، أو قريبة من الطرف إن كانت هي الأولى، فالميم لها قوة التصدر من كونها مطردة لمعنى [3].

وبهذا أخلص أن الحرف المتأخر أضعف من الحرف المتقدم ويترتب على ذلك حذفه أو إعلاله، وتحصن المتقدم لقوته.

السكون أضعف علامات الإعراب الأصلية

أنواع الإعراب أربعة : (رفع ونصب وجر وجزم)

وعلامات الإعراب الأصلية أربعة:

ـ الضمة: وهى علامة الرفع الأصلية.

ـ الفتحة: وهى علامة النصب الأصلية.

---

(١) الخصائص ٣/٩.

(٢) الكتاب ٣/٤٢٩.

(٣) شرح الشافية ١/٢٦.

ـ الكسرة: وهى علامة الجر الأصلية.

ـ السكون: وهى علامة الجزم الأصلية.

وقد تبين أن أضعف العلامات السكون وذلك لما سيذكر فى مبحث البناء أضعف من الإعراب[1]، ثم تلى السكون فى الضعف الكسرة وذلك لأنها تختص بنوع واحد من أنواع الكلمة المعربة وهو الاسم، والاسم أقوى من الفعل فكانت له الكسرة وهى أقوى من السكون فحدث تعادل الفعل اختص بالسكون لضعفه، والاسم اختص بالكسرة لقوته.

ثم تلى الكسرة فى الضعف الفتحة ولذلك كانت علامة فى الاسم الفصلة الذى يستغنى عنه، والفعل المضارع فى ثانى أحواله إذا دخله ناصب.

ولكن الجرجانى يرى أن الفتحة أضعف من الكسرة ولذلك بنى الفعل الماضى عليها إذ يقول:

فإن قلت كيف اختيرت الفتحة من بين جميع الحركات؟ فالجواب أن الذى دعاهم إلى بنائه على الحركة قصدهم الفرق بينه وبين مثال الأمر، والفتحة كافية لأن الفصل بينها وبين السكون واضح وكانت أولى بالإختيار لخفتها، والفعل وإن حصل له تمكن فليس بحاصل له قوة الأسماء، وإن كان كذلك وجب أن يخص بأضعف الحركات وأقربها إلى السكون ليكون تمكن اللفظ على قدر تمكن المعنى[2].

وإلى هذا ذهب ابن مالك حيث قال : ولما كان الاهتمام بالعمد أشد من الاهتمام بغيرها، جعل إعرابه الرفع لأن علامته الأصلية الضمة هى أظهر الحركات.

وإنما قلنا هى أظهر الحركات لوجهين:

أحدهما: أنها من الواو، ومخرجها من الشفتين وهو مخرج ظاهر، بخلاف الفتحة والكسرة فإنها من الألف والياء ومخرجها من باطن الفم.

---

(١) ينظر البحث صـ.

(٢) المقتصد ١/١٣٦-١٣٧.

والثانى: أن الضمة يمكن الإشارة إليها بالإتمام عند سكون ما هى فيه وقفا وإدغاماً بخلاف غيرها.

ولما كانت الكسرة تشبه الضمة جعلت علماً للمضاف إليه لأنه قد يكمل العمدة فى قولك: جاء عبد الله، ولأن الكسرة بين الثقل والخفة فجعلت للمتوسط بين العمد والفضلة ولما جعلت الضمة للعمدة، والكسرة للمتوسط بين العمدة والفضلة تعينت الفتحة للفضلة[1].

ويقول الرضى: وجعل الذى هو أقوى الحركات للعمد وهى ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات ، وإنما جعل للفضلات النصب الذى هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها[2].

ويقول أبو على الفارسى: أن الفاعل أقوى من المفعول لأنه يؤثر فيه فخص لذلك بالضمة لأنها أقوى من الفتحة كما خص المفعول بالفتحة لأنه أضعف من الفاعل فأعطوا الأقوى للأقوى والأضعف للأضعف اعتمادا للمشاكلة[3]، وبهذا يتبين أن أضعف علامات الإعراب هو السكون وأن أقوى علامات الإعراب الضمة وهذا متفق عليه ولكن العلماء اختلفوا فى الفتحة والكسرة فبعضهم قال الكسرة أضعف من الفتحة لأنها تختص بنوع واحد من أنواع الكلمة المعربة فتعادل السكون.

وبعضهم قال الفتحة أضعف من الكسرة لأن الكسرة تكون للمضاف إليه فيكمل به العمد فى قولنا جاء عبد الله.

ولأن الكسرة متوسطة بين الثقل والخفة فجعلت للمتوسط بين العمدة وعلامته الضمة، والفضلة وعلامته الفتحة.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك صـ٢٩٨.

(٢) الرضى ١/٢٠.

(٣) الإيضاح صـ٦٣.

الإعراب بالحركات أضعف من الإعراب بالحروف

من المعلوم أن الحرف أقوى من الحركة، حتى كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغير، لأن الحركات والحروف أصوات وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت فسموا العظيم حرفاً، والضعيف حركة، وإن كانا فى الحقيقة شيئاً واحداً[1].

ولأن كل حرف منها بحركتين أو أكثر[2].

وبذلك يتبين لنا أن إعراب الواحد أضعف لفظاً من إعراب ما فوقه، لأن إعراب الواحد يكون بالحركات، وإعراب المثنى والجمع يكون بالحروف، وأما قولها: أنت تفعلين فكأنه قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعية فأخذ حكم الفرع[3].

أى أن المفرد أصل فأخذ الإعراب بالحركات وهى أصل والمثنى والجمع فرع، فأخذ الإعراب بالحروف وهى فرعية وكأن التأنيث أصبح فرعاً فأخذ الإعراب بالعلامات الفرعية.

وهذه أول مرة أرى فيها الأصل أضعف من الفرع، ولعلهم نظروا إلى البنية فوجدوا أن المفرد ضعيف فى بنيته فعدوه ضعيفاً وإن كان هو الأصل، وجعلوا له الحركة الضعيفة فى بنيتها وإن كانت أصلاً، ونظروا إلى بنية المثنى والجمع فوجدوهما أقوى من المفرد فى البنية فجعلوا لهما الحروف القوية فى بنيتها وإن كانت الفرع.

ومن هنا يتبين أن الضعف هنا كان من جهة البنية أو ربما يكون ذلك من باب التعادل أى أن المفرد لما كان قوياً لأنه الأصل أعرب بالحركات الضعيفة والمثنى والجمع لما كان ضعيفاً لأنه الفرع جعل له الإعراب بالحروف القوية ليحصل التعادل بين القوة والضعف.

---

(١) الأشباه ٢٠٩/١.

(٢) الرضى ٢٨/١.

(٣) الخصائص ٣٠٩/١.

ويرى ابن جنى ذلك من باب التوطئة حيث يقول: ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم الآحاد بالحركات نحو زيدٌ وزيدٍ، وهو يقوم.

وإذا تجاوزت رتبة الآحاد أعربوا بالحروف نحو الزيدان والزيدين والزيدون، وهما يقومان وهم ينطلقون فأما ما جاء فى الواحد من ذلك نحو أخوك وأباك وهنيك، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدمت منه هذا القدر توطئة لما أجمعوه من الإعراب فى التثنية والجمع بالحروف(١).

ولكن الرضى يرى: أن المفرد لما كان قوياً لأنه الأصل أعرب بالحركات وبالحروف فى مثل: أنت تفعلين، وفى الأسماء الستة، وهذا خير دليل على أن الأصل دائما يكون أقوى من الفرع.

يقول الرضى: والحروف وإن كانت فرعاً للحركات لثقلها وخفة الحركات إلا أنها أقوى من حيث تولدها فاستبد بها المفرد الأول لأن الحرف أقوى، ولأن كل حرف منها كحركتين أو أكثر فكرهوا أن يستبد المثنى والمجموع من كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى.

فاختاروا من جملة المفردات هذه الأسماء وأعربوها بهذا الأقوى ليثبت في المفردات الإعراب بالحركات التي هي الأصل فى الإعراب، وبالحروف التى هى أقوى منها مع كونها فروعا لها، وفضلوها عن المثنى والجمع باستيفائها للحروف الثلاثة كل فى موضعه(٢).

البناء أضعف من الإعراب

الإعراب هو تغيير الكلمة بحسب العوامل الداخلة عليها.

والبناء هو: لزوم الكلمة حالة واحدة.

---

(١) الخصائص ١/٣٠٩-٣١٠.

(٢) الرضى ١/٢٨.

ومن هنا يتبين أن البناء أضعف من الإعراب لعدة أسباب:

أولها: أن الإعراب تغيير، والتغيير يقتضى القوة بخلاف اللزوم.

ثانيها: أن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال، والبناء أصل فى الأفعال، وكما وضح سابقاً أن الأسماء أقوى من الأفعال.

ثالثها: أن الإعراب أثر واضح أو مقدر بجلبه العامل فى آخر المعرب[1]، وهذا دليل على قوته، بخلاف البناء فإنه لا يكون مقدراً.

رابعها: أن الحركة البنائية أضعف من الإعرابية، لأن الإعرابية علم لمعان معتورة يتميز بعضها عن بعض، فالإخلال يفضى إلى التباس المعانى وفوات الغرض الأصلى من وضع الألفاظ وهيئاتها أعنى الإبابة فى الضمير[2].

خامسها: الأصل فى البناء السكون، والسكون أضعف من الحركة للأسباب الآتية.

أ- أن الألف من حروف العلة لضعفها لا تستطيع تحمل الحركة لقوتها، وتحتمل السكون بخلاف الواو والياء.

ب - قال بعض العلماء: أن المحذوف من سىّ إذا خففت الياء الأولى وهى عين الكلمة، والذى يقتضيه القياس حذف الياء الثانية لأن المحذوف إعلال، والإعلال فى اللام سائغ كثير بخلاف العين، وذلك لسكون الأولى وتحرك الثانية، والمتحرك أقوى من الساكن فكانت أولى بالحذف لضعفها[3].

كذلك "ربّ " تستعمل مشددة وخفيفة، ويحتمل فى الخفيفة أنهم لما استثقلوا التضعيف حذفوا الحرف الساكن لضعفه بالسكون[4].

---

(١) ابن الناظم صـ٣٣.

(٢) الأشباه ١/١٩١

(٣) الأشباه ١/٤٥.

(٤) ابن يعيش ٨/٣١.

ج ــ الأصل فى الحروف الأحادية أن تبنى على السكون لأن الأصل فى المبنى أن يسكن، ولكن عارض هذا الأصل أن ما وضع على حرف واحد ضعيف فحقه أن يقوى بالحركة لضعفه، فحركت هذه الحروف، وهذا دليل على أن الساكن ضعيف(١).

يقول ابن الناظم: الأصل فى البناء أن يكون على السكون لأنه أخف من الحركة فاعتباره أقرب، فإن منع من البناء على السكون مانع ألجئ إلى البناء على الحركة وهى فتح أو كسر أو ضم(٢).

د- كان الإتباع فى نحو شدّ ومدّ عند إسناد ضمير الفاعل له أجوز وأحسن، إذ ليس فيهما ثقل خفيف وهو الفتحة إلى ثقيل وهو الضمة، وأما الساكن الحاجز فلا يعتد به لضعفه.

هـ- أنها تختص بنوع واحد من أنواع الكلمة المعربة وهى الفعل، والفعل أضعف من الاسم، وبهذا يتبين أن البناء أضعف من الإعراب حتى قال ابن جنى فى الفعل المضارع أنه رفع من ضعة البناء إلى شرف الإعراب(٣).

و- بنيت "إن" على فتح كراهية أن تجتمع كسرتان من غير فصل قوى ألا ترى أنه ليس بين الآخر وبين الهمزة المكسورة إلا حرف ساكن وهو النون المدغمة(٤).

ضعف العامل المعنوى

العامل- لفظياً كان أو معنوياً- ما به يتقوم أى يحصل المعنى المقتضى للإعراب(٥).

وقد أجمع العلماء على أن العامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى.

---

(١) الجنى الدانى صـ١٨١.

(٢) ابن الناظم صـ٣٣.

(٣) الخصائص ٣/٨٣.

(٤) المقتصد ١/١٣٨.

(٥) شرح الكافية للجامى ١/١٩٧.

وعللوا لذلك: بأن اللفظ المشاهد هو المنظور إليه، وأما المعنى فخفى راجع إلى مراد المتكلم، وكانت مراعاة اللفظ والبداءة به أولى.

أضف إلى ذلك بأن اللفظ متقدم على المعنى لأنك أول ما تسع اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبر الأسبق. وبأنه لو عكس لحصل تراجع لأنك أوضحت المراد أولاً ثم رجعت إلى غير المراد لأن المعول على المعنى فحصل الإبهام بعد التبيين.

وبأن الاستقراء دل على اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى، وكثرة موارده دليل على قوته، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد[1].

ولذلك كان العامل المعنوى فى كلام العرب بالنسبة إلى اللفظى كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه ولا يصادر إلى الأمر الخفى إذا أمكن العمل بالظاهر الجلى، وترتب على كل ذلك:

أولاً: رفض الرضى قول الأخفش بأن العامل فى التابع معنوى كما فى المبتدأ والخبر وهو كونه تابع، وأيد قول سيبويه بأن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع[2].

ثانياً: منع النحاة تقدم الحال والمفعول من أجله على العامل المعنوى لأنه ضعيف فلا يجوز: اكتسابا من تجارة عندى مال، ولا ليت زيدا أميرا أخوك[3].

ثالثاً: لا يجوز أن يقال أن الابتداء رافع للمبتدأ والخبر.

يقول الأنبارى: وأما من ذهب أن الابتداء يعمل فى المبتدأ، والمبتدأ يعمل فى الخبر فقالوا: إنما قلنا أن الابتداء يعمل فى المبتدأ، والمبتدأ يعمل فى الخبر،

---

(١) الأشباه ٢٢٧/١.

(٢) الرضى ٢٩٩/١.

(٣) أمالى ابن الحاجب٧٢/٢، الرضى ٢٠٥/١، الأشمونى ١٨٠/٢.

دون الابتداء، لأن الابتداء عامل معنوى والعامل المعنوى ضعيف فلا يعمل فى شيئين كالعامل اللفظى[١].

رابعاً: كان الحمل على اللفظ أقوى من الحمل على المعنى[٢]، ومن ذلك قوله تعالى " بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون "[٣]، فنراه حمل فى أول الكلام على لفظ " من " فأفرد فقال فله أجره، ثم حمل آخر الكلام على المعنى فجمع فقال " ولا خوف عليهم "، والحمل على اللفظ أقوى[٤].

ضعف الفعل المضارع بسبب ضعف الشبه

قياس الشبه: هو أن يحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه، غير العلة التى علق عليها الحكم فى الأصل.

وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنه تخصص بعد شياعه فكان معرباً كالاسم، أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه. وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمسك به فى الأصح كقياس العلة [٥].

والشئ يعطى حكم الشئ إذا شابهه، لكن لا يكون المشبه فى قوة المشبه به، وذلك لانحطاط رتبة المشبه عن رتبة المشبه به، والعدل لا يقتضى التسوية[٦].

وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو فى الأصل للآخر، ولكن الشبه إذا قوى أوجب الحكم وإذا ضعف لم يوجب الحكم، فكلما كان الشبه أخص كان أقوى وكلما كان أعم كان أضعف[٧].

---

(١) الإنصاف ٤٦/١.

(٢) الخصائص ٣١٤/٣.

(٣) البقرة الآية ١١٢.

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٥٦/١.

(٥) الاقتراح صـ١٤٥-١٤٦، والإنصاف ٥٣٤/٢، وابن الناظم صـ٢٩.

(٦) ينظر المستوفى ٢٤٠/٢.

(٧) شرح المفصل ٥٨/١.

ومن هنا قوى الفعل المضارع لما أشبه الاسم شبها قويا فانتقل من ضعه البناء إلى شرف الإعراب[1]، لأن الأصل فى الأفعال البناء لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعانى التى تعتور عليها. فإذا اتصل به نون النسوة أو نون التوكيد اتصالاً مباشرا ضعف الشبه بالأسماء فرجع إلى أصله وهو البناء الضعيف.

وبهذا يتبين أن ضعف الشبه بين الفعل المضارع وبين الاسم بسبب اتصاله بنون النسوة أو نون التوكيد كان سببا فى ضعفه وهو رجوعه إلى أصله وهو البناء.

ضعف الفعل بسبب اللزوم

ينقسم الفعل باعتبار التعدى واللزوم إلى قسمين:

أ ـ متعد: وهو الذى يصل إلى المفعول بغير حرف جر نحو أكرمت محمدا، واحترمت عليا.

ب ـ لازم: وهو الذى لا يصل إلى المفعول بنفسه وإنما يصل إله بواسطة حرف الجر نحو مررت بزيد وفرحت بعلى.

وبهذا يتبين أن الفعل إنما جاء فى الأصل لشيئين وهما: رفع الفاعل، والدلالة عليه، وضعفت أفعال فلم تستطع التعدى، وتجاوز الفاعل إلى المفعول، واحتاجت إلى أشياء تستعين بها إلى الوصول إلى المفعول به[2].

فالأفعال المقتضية للمفعول على ضربين:

ـ فعل يصل إلى مفعوله بنفسه نحو ضربت زيدا، فالفعل هنا أفضى بنفسه بعد الفاعل إلى المفعول الذى هو زيد فنصبه لأن للفعل قوة أفضت إلى مباشرة الاسم.

ـ وفعل ضعف عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاج إلى ما يستعين به على تناوله والوصول إليه نحو مررت وعجبت وذهبت، ولو قلت عجبت زيدا ومررت جعفرا لم

---

(١) الخصائص ٣/٨٣.

(٢) الأصول فى النحو ١/١٧١.

يجز لضعف هذه الأفعال فى العرف والاستعمال عن الإفضاء إلى هذه الأسماء، فلما ضعفت اقتضى القياس تقويتها إلى ما تقتضيه من المفاعيل فرفدوها بالحروف وجعلوها موصلة لها فقالوا مررت بزيد وعجبت من خالد وذهبت إلى محمد(١).

وجعلت هذه الحروف جارة، ولم تفض إلى الأسماء النصب من الأفعال قبلها لأنهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه، وبين الفعل الواصل بغيره ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجعلت هذه الحروف ليخالف ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوى(٢).

بهذا يتبين أن ضعف الفعل فى الاستعمال جعله لازما لم يقو أن ينصب ما بعده بلا واسطة، وإنما يحتاج إلى حروف مقوية وموصلة له.

وذلك دفع البصريون بأن قالوا : أن العامل فى المفعول معه هو الفعل، وإن كان فى الأصل غير متعد إلا أنه قوى بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه فقالوا: استوى الماء والخشبة، كما عدى بالهمزة فى نحو أخرجت زيدا، كما عدى بالتضعيف فى نحو خرّجت المتاع، وكما عدى بحرف الجر نحو خرجت به فكذلك هذا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتوقية الواو.

ونظير ما نحن فيه نصبهم الاسم فى باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية إلا(٣).

ضعف العامل بسبب الجمود

ينقسم الفعل من حيث التصرف والجمود إلى متصرف وجامد فالجامد هو ما يلزم بناء واحداً مثل فعل التعجب نحو ما أحسن زيداً، وأكرم بعمرو، ونعم وبئس وما جرى مجراهما(٤).

---

(١) ابن يعيش ٨/٥٠.

(٢) السابق ٨/٨.

(٣) ينظر الإنصاف ١/٢٤٩، ١/٢٦٢.

(٤) الأصول ١/٩٨.

فهو حينئذ يشبه الحرف فى لزومه طريقة واحدة فى التعبير، وعدم قبوله التحول من صيغة إلى أخرى.

فالجمود فى الفعل، كالبناء فى الإعراب كلاهما مسبب عن شبه الحرف والغرض من هذه الأفعال الجامدة الدلالة على المعنى مجردا عن الزمان، فإذا نظرنا إلى الترجى المستفاد من عسى، أو إلى النفى المستفاد من ليس أو إلى المدح المستفاد من بئس ولا حبذا أو ساء، نجد أن المعنى فى الجميع لا يختلف باختلاف الأزمنة، لأن الغرض من هذه الأفعال وما شابهها إنما هو الدلالة على الرجاء والنفى والمدح والذم بصرف النظر عن وقوع هذه المعالى فى زمن بعينه، ولذلك لا تحول إلى صيغة المضارع أو الأمر فأشبهت بذلك الحروف فى الجمود وعدم التصرف، وسميت جامدة.

والمتصرف هو ما يأتى منه الأزمنة الثلاثة، الماضى والمضارع والأمر، وهو ما يسمى بكامل التصرف مثل ضرب اضرب، ونصر ينصر انصر.

أو ما يأتى منه صيغتان من الثلاثة مثل كاد يكاد، ومثل يدع ويذر ودع وذر، وهو ما يسمى بناقص التصرف والفعل المتصرف هو الكثير الغالب لأن الأصل فى الأفعال التصرف، والجامد هو القليل ولكونه أشبه الحرف فى لزومه طريقة واحدة فى التعبير، وعدم قبوله التحويل من صيغة إلى أخرى أشبه الحرف فى الضعف، وترتب على ضعفه الآثار الآتية:

أولاً: اختلف النحاة فى الفصل بين فعل التعجب ومعموله فمنهم من منع الفصل بغير ظرف أو جار ومجرور لأنه يتوسع فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها فلا تقول ما أحسن يا عبد الله ولا أحسن لولا بخله بزيد لأنه جامد لا يتصرف لتضمنه معنى حرف التعجب الذى كان يستحق الوضع، وقد لزم طريقة العمل مفصولاً بينه وبين عامله.(١)

(١) ينظر الرضى ٢/٨٩، والسهع ٢/٩١، والتصريح ٢/٩٠ وابن يعيش ٧/١٥٠، والأشمونى ٣/١٩، وأوضح المسالك ٢/٢٧٨.

ثانياً: قال الكوفيون: لا يجوز تقديم خبر ليس عليها خلافاً لكان وأخواتها لأنها أضعف من كان من حيث أنها لا تتصرف وكان تتصرف، وتقديم المعمول على الفعل يقتضى تصرف الفعل نفسه، و"ليس" فعل غير متصرف، فلا يجوز تقديم معموله عليه(١).

وقد ذهب إلى ذلك المبرد والسيرافى والزجاج وابن السراج والجرجانى وأبو على وأكثر المتأخرين(٢).

ثالثاً: لا يجوز تقديم الحال على عاملها الجامد لضعفه نحو ما أحسنه مقبلاً(٣).

رابعاً: رأى البصريون بأنه لا يجوز المجازاة بكيف وذلك لجمودها، وعدم تصرفها من جهتين:

أحدهما : أنها نقصت عن سائر أخواتها لأن جوابها لا يكون نكرة، فهى سؤال عن حال، والحال لا يكون إلا نكرة، وسائر اخواتها تارة تجاب بمعرفة، وتارة أخرى تجاب بالنكرة فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تعريفها فى مواضع نظائرها من المجازاة.

والثانى: أنه لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير كما يكون ذلك فى "من"، و "ما " و "أى" و "مهما" فلما قصرت فى ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها فى مواضع نظائرها من المجازاة(٤).

---

(١) الإنصاف ٦٣/١.

(٢) الأشمونى ٢٣٤/١.

(٣) السابق ١٨٠/٢.

(٤) الإنصاف ٦٤٤/٢.

ضعف الفعل بسبب التأخر

وضح سابقاً أن الفعل ينقسم إلى متعد ولازم، وقد بينت أن الفعل المتعدى يصل إلى المفعول بغير حرف جر نحو أكرمت محمدا واحترمت عليا، وقد يصير الفعل المتعدى لازماً أو فى حكم اللازم بعدة أشياء[١]:

الأول: التضمين لمعنى لازم نحو قوله تعالى "فليحذر الذين يخالفون عن أمره"[٢].

الثانى: التحويل إلى فَعُل بفتح الفاء وضم العين نحو صرب الرجل وفهم.

الثالث: مطاوعته لواحد نحو كسرت الزجاج فانكسر.

الرابع: الضعف عن العمل بتأخره نحو قوله تعالى "إن كنتم للرؤيا تعبرون"[٣]، ونحو قوله تعالى "هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون"[٤].

فنرى أن الفعل هنا ضعف بسبب تأخره فنزل منزلة القاصر فدخلت عليه لام التقوية وهو المزيدة لتقية عامل ضعف بسبب تأخره[٥].

فالفعل يضعف عمله إذا تقدمه معموله بإبعاده عن الصدر، ألا ترى أن قولك ضربت زيدا أقوى من قولك زيدا ضربت، ولذلك يجوز تقوية العامل بحرف الجر إذا تقدم معموله فتقول لزيد ضربت ولا يحسن ذلك مع تأخره[٦].

وبدلالة أنهم يقولون ضربت زيدا فلا يجوزون إلا إعماله فإذا قدموا فقالوا زيدا ضربت جوزوا إبطال عمله فى الظاهر، وهو أن يقولوا زيدٌ ضربت على تقدير

---

(١) الأشمونى ٢/٩٦.
(٢) النور من الآية ٦٣.
(٣) يوسف من الآية ٤٣
(٤) الأعراف من الآية ١٥٤.
(٥) المغنى ١/٢١٧، الجنى الدانى صـ١٠٦.
(٦) ابن يعيش ٧/٨٥.

الهاء، فلولا أن الفعل يضعف عمله بتقديم مفعوله عليه لما صرفوا ضربت عن العمل فى " زيد" حملا على شئ مضمر بعده، ولا امتنعوا من إجازة رفع زيد البتة كما يمتنعون إذا وقع بعده أحد فلا يقول أحد " ضربت زيد " على تقدير ضربته زيد، لأنه واقع بعد الفعل فهو يقوى على عمله فيه(١).

وهذا ما دفع الكوفيون أن قالوا:

أولاً: إن إعمال الفعل الأول أولى فى نحو أكرمنى وأكرمت زيداً وأكرمت وأكرمني زيد لأنه سابق الفعل الثانى وهو صالح للعمل كالفعل الثانى إلا انه لما كان مبدوءا به كان إعماله أولى، لقوة الابتداء والعناية به.

ثانياً: لا يجوز إلغاء " كان" إذا وقعت مبتدة نحو كان زيد قائما، بخلاف ما إذا كانت متوسطة نحو زيد كان قائم فدل على أن الابتداء له فى تقوية عمل الفعل(٢).

ثالثاً: لا يجوز إلغاء ظننت إذا وقعت مبتدأة نحوة ظننت زيدا قائما، بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة نحو زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت.

يقول ابن يعيش: واعلم أنه كلما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله فإن قولك زيدا حسبت قائما أقوى من قولك زيدا قائما حسبت، وزيدا قائما حسبت أقوى من قولك زيدا قائما اليوم حسبت، وكلما طال الكلام ضعف الإعمال مع التأخر(٣).

ويقول سيبويه: فإن الغيث قلت: عبد الله أظن ذاهب وهذا إخال أخوك، وفيها أرى أبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، أى أن الإلغاء مع تأخير هذه الأفعال أقوى منه حين تتوسط(٤).

---

(١) المقتصد ١/٦٧٤.

(٢) الإنصاف ١/٧٨.

(٣) ابن يعيش ٧/٨٥-٨٦.

(٤) الكتاب ١/١١٩.

ويقول ابن فرخان: وكلما كان الفعل أضعف كان أجدر أن يلغى ألا ترى أنه إذا عدى إلى المصدر لم يحسن به الإلغاء نحو زيدا ظننت ظنا منطلقا[1].

ويجب أن تعلم: أن الإلغاء إنما اختص بأفعال القلوب من أخوات ظن ولم يدخل على أفعال التصيير لأن أفعال القلوب لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل فى المفعول لأن متناولها فى الحقيقة ليس هو الأشخاص، وإنما متناولها الأحداث التى عليها أسامى الفاعلين والمفعولين فهى ضعيفة العمل، بخلاف أفعال التصيير.

ولم يدخل التعليق والإلغاء " هب " و " تعلم " وإن كانا قلبيين لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر[2].

ضعف ما يعمل عمل الفعل

من المقرر أن أصل العمل للأفعال، كما أ، أصل الإعراب للأسماء، ومن الأشياء التى تعمل عمل الفعل المشتقات وهى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبه، وأفعل التفضيل، فالفاعل يرفع بالفعل أو ما شاب فسبب إعمال هذه الأشياء مشابهتها للفعل، وكلما بعد الشبه كلما قل العمل حتى يصل إلى الإنعدام، ولذلك إذا وصفت هذه الأسماء العاملة عمل الفعل انعزلت عن العمل، فلا تقول زيد ضارب عظيم عمرا، ولا أضارب عظيم الزيدان، وذلك لبعدها إذن عن مشابهة الفعل، إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه، والموصوف يسند إليه الصفة.

هذا فى الصفات أعنى اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبه ، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسندا إليه لقوة معنى الفعل فيه، إذ لا يعمل الفعل الذى هو الأصل فى الفاعل ولا فى المفعول إلا لتضمنه معنى المصدر فيجوز على هذا أن تقول أعجبنى ضربك الشديد زيدا وضربيك زيدا[3].

---

(١) المستوفى ١/٢٦٦.

(٢) الأشمونى ٢/٢٦-٢٧.

(٣) شرح الشافية ١/٢٩٢

ومن هذا يتبين أنه كلما كان الشبه آكد كلما كان أقوى ولفرعية المشتقات نجد فيها ضعف فى العمل تختلف درجته حسب الشبه وإليه البيان:

أولاً: اسم الفاعل

اسم الفاعل محمول على الفعل المضارع فى العمل كما أن المضارع محمول عليه فى الإعراب، وإذا علم ذلك فليعلم أن الفروع تنحط أبداً عن درجات الأصول، ولما كانت أسماء الفاعلين فروعاً عن الأفعال كانت أضعف منها فى العمل يقول سيبويه " لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل"(١)، وكأنه إذا جرى على الاسم قبله كان شبهها بالفعل لأن الفعل لا يكون محمولاً على غيره، فإن لم يكن جاريا على ما قبله وضامته همزة الاستفهام، أو ما النافية تفاوى بالاعتماد عليها فلم ينب به موضعه، وترشح أن يعمل عمل الفعل(٢).

وقد أجاز الأخفش أن يعمل من غير اعتماد فتقول على مذهبه قائم زيد، فتكون "قائم" مبتدأ وزيد مرفوع بفعله، وقد سد مسد الخبر لحصول الفائدة به وتمام الكلام وذلك لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل(٣).

وقد استقبح ذلك سيبويه فقال " وزعم الخليل أنه يستقبح أن تقول قائم زيد يعنى على أن يرفع زيد بقائم ارتفاع الفاعل بفعله، وإنما كان كذلك لأن الفعل لاحظ له فى الابتداء فكذلك ما يجرى مجراه(٤).

وترتب على ضعفه الآثار الآتية:

أولاً: يجوز أن يقال زيد ضارب عمرا، وزيد ضارب لعمرو فتكون مخيرا بين أن تعديه بنفسه، وبين أن تعديه بحرف الجر لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك فى الفعل فلا تقول ضربت لزيد(٥).

---

(١) الكتاب ١/٣٣.
(٢) المستوفى ١/١٤٣.
(٣) ينظر معانى الأخفش ١/٢٥٦.
(٤) الكتاب ١/١٦٤.
(٥) شرح المفصل ٦/٧٨.

أما قولهم شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له فذلك من باب الأفعال اللازمة التى قويت فتعدت بنفسها وهى أفعال قليلة.

ثانياً: اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال ولا يعمل إذا كان ماضياً، والفعل لقوته يعمل فى الأحوال الثلاث.(١)

ثالثاً: لا يعمل اسم الفاعل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ أو موصوف أو ذى حال أو استفهام أو نفى لضعفه فى العمل، والفعل لقوته لا يفتقر إلى ذلك(٢).

رابعاً: إبطال عمل اسم الفاعل مع التصغير، لأنه من خواص الأسماء، فلما دخله ما يخص الاسماء بعد شبهه بالفعل ضعف عن العمل(٣)، فكأن التصغير يقرب من الاسمية والعمل فى اسم الفاعل، إنما يكون بملاحظة الفعلية(٤).

ثانياً : صيغ المبالغة

صيغ المبالغة هى عبارة عن خمس صيغ قياسية محولة من صيغة " فاعل " وهى صيغة اسم الفاعل الأصلى من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف لإفادة معنى الكثرة والمبالغة الصريحة فى فعلها.

وتلك الصيغ هى: فعّال ومفعال وفعول وفعيل وفَعِل.

وصيغ المبالغة لا تجرى فى حركاتها وسكناتها على حركات وسكنات مضارعها على الرغم من اشتمالها على حروف فعله.

ولهذا كانت فى عملها محولة عن اسم الفاعل لا على فعله، تأخذ كل الأحكام الخاصة به، إذ هى محولة عنه وتتأثر بما يتأثر به.

---

(١) السابق ٦/٨٠

(٢) السابق ٦/٧٩

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٤.

(٤) البسيط٢/١٠٠١.

ولما كانت صيغ المبالغة تمثل الدرجة الثالثة فى الإعمال بعد الفعل واسم الفاعل لم تقو قوة اسم الفاعل فانحطت عنه درجة، وكان الإبطال فيها أشد.

ثالثاً: الصفة المشبهة

هى ما اشتق من فعل لازم لمن قام به، على معنى الحدوث.

وضابطها : أنها كل صفة صح إضافتها إلى ما هو فاعل فى المعنى مثل حسن وجهه، وظريف غلامه(١).

ووجه مشاركة الصفة الصريحة لاسم الفاعل أنها تشاركه فى الدلالة على الحدث وصاحبه، فكما أن فاهم معناه ذو فهم، وكذلك معنى حسن ذو حسن، فكلاهما يدل على الحدث وصاحبه، لا فرق بينهما إلا من حيث دلالة الصفة المشبهة على الثبوت والدوام، ودلالة اسم الفاعل على الحدوث.

كذلك تشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل فى التذكير والتأنيث والجمع فكما نقول فاهم وفاهمة وفاهمان وفاهمتان وفاهمون وفاهمات تقول: طاهر وطاهرة وطاهران وطاهرتان وطاهرون وطاهرات.

وأكثر ما تكون الصفة المشبهة غير جارية على لفظ المضارع نحو جميل وضخم وحسن وملآن وأحمر.

فهى لا تشبه الفعل، وإنما تشبه اسم الفاعل وفرع عنه، ولذلك كانت بمنزلة اسم الفاعل فى أنها لا تعمل إلا بعد أن تعتمد على شئ، فلا تقل حسن غلاماك، وظريف أخواك، وشديد ساعداك، كما لم تقل قائم أخواك.

وإنما يجب أن تقول أحسن أخواك، وهذه أولى من أن لا يكون لها عمل الفعل غير معتمدة على شئ، لأجل أنها أضعف من أسماء الفاعلين إذ هى بعدها فى المرتبة ومشبهة بها وليست جارية على الفعل"(٢).

---

(١) شرح الكافية لابن جمالة صـ٣٤٢.

(٢) المقتصد ١/٥٣٩.

فهى تمثل الدرجة الثالثة فى الإعمال بعد الفعل واسم الفاعل وكانت الآثار المترتبة على ذلك: أنها قصرت عن العمل فلم تعمل فى متقدم، ولا غير سببى والمراد بالسببى المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظاً نحو حسن وجهه أو معنى نحو حسن الوجه.

هذا إلى إعمالها فيما هو فاعل فى المعنى.

وبهذا يتبين أن اسم الفاعل ينصرف ويجرى مجرى الفعل لقوة شبهة وجريانه عليه، وهذه الصفات متشبهة باسم الفاعل، والمشبه بالشئ يكون دون ذلك الشئ فى الحكم، فلذلك تعمل فى شيئين لا غير:

أحدهما: ضمير الموصوف.

الثانى: ما كان من سبب الموصوف.

ولا تعمل فى الأجنبى فتقول مررت برجل حسن فيكون فى حسن ضمير يعود إلى الموصوف وهو فى موضع مرفوع بحسن، وتقول برجل حسن وجهه فترفع الوجه بحسن وهو من سبب الرجل، ولولا الهاء العائدة على رجل وجهه لم تجز المسألة، ولو قلت مررت برجل حسن عمرو لم يجز، لأن الحسن لعمرو، فلا يجوز أن يجعل وصفاً لرجل إلا بمتعلقه وهى الهاء.

رابعاً : أفعل التفضيل

أفعل التفضيل من الأسماء المشتقة من الأفعال، يشبه من الأفعال، الأفعال غير المتصرفة فهو وفعل التعجب من باب واحد.

وإذا كان الجامد من الأفعال قاصرا فى عمله عمل المتصرف لشبهه بالأسماء، فما يشبه من الأسماء ينبغى ألا يعمل، إلا أن أفعل لما فيه من الاشتقاق والجريان على الموصوف عمل فى الضمير المتصل والتمييز والحال والظرف وعديله[1].

---

(١) الوضع الباهر فى رفع أفعل الظاهر صـ٢٧.

وأفعل التفضيل يأتى فى المرتبة بعد اسم الفاعل والصفة المشبه لأنه يلزم الإفراد والتذكير فلم يشبه اسم الفاعل الجارى على الفعل المضارع فى الحركات والسكنات والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع، فهو ضعيف الشبه باسم الفاعل، والصفة المشبه:

وترتب على هذه الضعف أنه لا يرفع إلا ضمير المستتر، ولا يرفع الضمير الظاهر إلا قليلاً حكى سيبويه: مررت برجل أكرم منه أبوه(١).

ولم يرفع الاسم الظاهر عند أكثر العرب إلا إذا ولى نفياً أو استفهاماً، وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلاً أحسن فى عينيه الكحل منه فى عين زيد(٢).

وإنما عمل اسم التفضيل فى المضمر، ولم يعمل فى المظهر لأن العمل فى المضمر ضعيف لا يظهر أثره فى اللفظ فلا يحتاج إلى قوة العامل(٣).

وبعض العرب أعمل اسم التفضيل فى الظاهر مطلقاً وذلك لأجل الاشتقاق، وذهب بعض المتأخرين إلى أن عدم لحاق العلامات لأفعل التفضيل يقوى شبهه بالفعل، من حيث أن الفعل لا يثنى ولا يجمع فيجب أن يعمل بطريق الأولى(٤).

خامساً : المصدر

من الأشياء التى تعمل عمل الفعل، المصدر وهو أضعف من المشتقات لأن إضافته إلى معموله محضة وذلك لنقصان متشابهته للفعل لفظاً ومعنى.

أما لفظاً فلعدم موازنته، وأما معنى فلأنه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته إلا مع ضميمة وهى "أن" بخلاف المشتقات فإنها تؤدى مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول أعجبنى ضرب زيد عمرا أى أن ضرب، وتقول زيد ضارب عمرا أى يضرب عمرا،

---

(١) الكتاب ٢٣٢/١، ٣١/٢، ٣٢.

(٢) ابن الناظم صـ٣٨٦، والأشمونى ٥٣/٣.

(٣) شرح الكافية للجامى ٢١٨/٢.

(٤) ينظر الوضع الباهر صـ٢٧، والمقتضب ٢٤٨/٣، ٢٤٩، والتصريح ١٠٦/٢.

فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع إما ظاهر، وإما مضمر، بخلاف المصدر كقوله تعالى " أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيماً"[1] فإنه مجرد عن المرفوع.

وكقولك أعجبنى ضربٌ فإنه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة أقوى شبهاً بالفعل كانت أولى بعملها عمل الفعل.

وترتب على ضعف المصدر أنه لم يعمل فى الظرف مقدماً عليه، ونجد أن دام لا يتقدم الخبر عليها لأن المصدر لا يتقدم على معموله.

وأجاز ابن العلج إعمال المصدر فى التمييز، لأن التمييز قابل لعمل الضعيف فيه نحو عجبت من تصبباته عرقاً.

وإعمال المصدر المضاف أكثر من إعمال المصدر المنون وإعمال المنون أكثر من إعمال المحلى بأل، ولهذا بدأ ابن مالك بذكر المضاف ثم المجرد ثم المحلى.

وإعمال المصدر وفيه الألف واللام ضعيف جداً ولذلك ذهب بعضهم إلى أنك إذا قلت: أردت الضرب زيداً فإنما تنصبه بإضمار فعل لا بالضرب، وبعضهم يقدره بمصدر ليس فيه ألف ولام، والصواب أنه منصوب بالمصدر المذكور على ضعفه وذلك لأن الألف واللام بمنزلة التنوين فعمل وفيه الألف واللام كما يعمل وفيه التنوين.

ويرى الرضى: أن المصدر فى العمل أقوى من اسم الفاعل ولذلك إذا وصفت الأسماء العاملة عمل الفعل انعزلت عن العمل فلا تقول زيد ضارب عظيم عمرا، ولا ضارب عظيم عمر الزيدان، وذلك لبعده إذن عن مشابهة الفعل، إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه، والموصوف يسند إليه الصفة. هذا فى الصفات أعنى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسندا إليه، لقوة معنى الفعل فيه إذ لا يعمل الفعل الذى هو الأصل فى الفاعل ولا المفعول إلا لتضمنه معنى المصدر، فيجوز على هذا أن تقول: أعجبنى ضربك الشديد زيداً، وضربيك زيدا .

---

(١) البلد الآية ١٤، بعض الآية ١٥.

سادساً : اسم الفعل

اسم الفعل من الأشياء التى تعمل عمل الفعل وهو مثل ما يعمل عمل الفعل ضعيف فى العمل إذ أنه فرع الفعل، وترتب على ذلك عدم جواز تقديم معموله عليه عند البصريين، وأجازه الكوفيون والكسائى[1].

وبذلك يتبين كما قال سيبويه: لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل[2]. وكلما كان الفرع أقرب من الأصل كلما كان العمل أقوى فنجد أن عمل اسم الفاعل أضعف من عمل الفعل، ولذلك لا يعمل إلا إذا اعتمد على شئ قبله.

وأنه لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال، وأنك يجوز أن تعديه بنفسه أو بحرف جر بخلاف الفعل.

ولما كانت صيغ المبالغة تمثل الدرجة الثالثة فى الإعمال بعد الفعل واسم الفاعل لم تقو قوة اسم الفاعل فانحطت عنه درجة وكان الإبطال فيها أشد.

وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل انحطت عن اسم الفاعل فلم تعمل فى متقدم وغير سببى، وأنها اقتصرت فى العمل فى شيئين فقط أحدهما ضمير الموصوف والثانى: ما كان من سبب الموصوف.

ثم جاء من بعدهم أفعل التفضيل فازداد ضعفا واقتصر العمل فى الضمير المستتر فقط، ولم يرفع الضمير الظاهر إلا قليلاً، ولا الاسم الظاهر إلا بشروط.

ثم يأتى اسم الفعل وهو فرع الفعل فى العمل ولذلك لم يجز تقديم معموله عليه عند البصرريين.

ثم يأتى بعده المصدر وهو أضعف من المشتقات وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظاُ ومعنى .

---

(١) ينظر الكتاب ١٩٠/١ والمقتضب ٢٠٢/٣ والرضي ٦٤/٢ والإنصاف ٢٢٨/١ .

(٢) الكتاب ٣٣/١.

وترتب على ضعف المصدر أنه لا يعمل فى الظرف مقدما عليه، ولا يتقدم على معموله.

وبهذا يتبين أن الفرع كلما كان أقرب إلى الأصل كلما كان العمل به أقوى، وكلما ضعف الشبه ضعف العمل وأن الفرعية تسبب ضعفاً فى العامل يؤدى إلى قصور فى العمل وضعف فيه ولذلك أجاز الكوفيون رفع الصفة دون اعتماد، ولذلك قالوا فى قول الشاعر:

" فخير نحن عند الناس منكم"[1]

"خير" مبتدأ و "نحن" فاعله، ولو جعل "خير" خبر عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو " من" بأجنبى وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء.[2]

وأجاز المازنى والمبرد تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظراً إلى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل، والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفه عن العمل.[3]

ضعف أسماء العدد

قبح الفصل بين الأعداد وتمييزها فى قول الشاعر:

على أننى ما قد مضى ثلاثون - للهجر- حولا كميلا[4]

---

(١) البيت من بحر الوافر ، وعجزه : إذا الداعي المثوب قال يا لا. ينظر الخصائص ٢٧٦/١، والمغنى ٢١٩/١، والهمع ١٨١/١.

(٢) شرح الكافيى للجامى ٢٧٧/١.

(٣) المقتضب ٣٦/٣.، والإنصاف ٤٩٢/٢.

(٤) البيت للعباس بم مرداس وهو من بحر المتقارب. والشاهد فى قوله ثلاثون للهجر حولاً حيث فصل بين العدد وتمييزه وذلك ضرورة. مواضعه الكتاب ١٥٣/٢ والمقتضب٥٥/٣ والضرائر صـ٢٠٣، والإنصاف ٣٠٨/١، والمغنى ٥٧٢/٢، والأشمونى ٧١/٤.

وذلك لضعف عملها فيها من حيث كانت محمولة فى العمل على الصفة المشبهة، والصفة المشبهة محمولة فى عملها على اسم الفاعل، واسم الفاعل محمول فى عمله على الفعل(١).

واعلم أن كم تعمل فى كل شئ حسن للعشرين أن تعمل فيه فإذا قبح للعشرين أن تعمل فى شئ قبح ذلك فى كم، لأن العشرين عدد منون وكذلك كم هو منون عندهم كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه لولا ذلك لم يقولوا خمسة عشر درهما، لكن التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف، وموضعه موضع اسم منون، وكذلك كم موضعها موضع اسم منون وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ لأنهما غير متمكنين من الكلام(٢).

فإن قال قائل: فلم جاز الفصل بين كم وتمييزها بالظرف والمجرور فى فصيح الكلام فقيل كم فى الدار رجلا؟ وكم اليوم عندك رجلا؟ مع أن ضعفها فى العمل وضعف أسماء العدد على حد سواء؟

فالجواب أن العرب لما منعتها التصرف فى أسماء العدد بأن ألزمتها صدر الكلام، فلم يجز لذلك فيها فاعلا، ولا مفعولاً لم يسم فاعله، ولا اسما لأن وأخواتها، ولا خبراً لها، ولا أسماء ل "ما" ولا خبر لها، ولا اسما لكان وأخواتها وذلك جائز فى أسماء العدد، جعلوا التصرف فيها بالفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجرور عوضاً مما منعته من التصرف(٣).

يقول ابن يعيش: اعلم أن كم يجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف وحرف الجر جوازا حسنا من غير قبح نحو كم لك غلاما؟ وكم عندك جارية؟

ولا يحسن ذلك فيما كان فى معناها من الأعداد نحو عشرين وثلاثين ونحوها من الأعداد المنونة.

---

(١) الضرائر صـ٢٠٤.

(٢) الكتاب ١٥٧/٢.

(٣) الضرائر صـ٢٠٤.

والفصل بينهما أن كم كانت مستحقة للتمكن فى الأصل بحكم الاسمية ثم منعته بما أوجب البناء لها، فصار الفصل واستحسان جوازه كالعوض مما منعته من التمكن مع كثرة استعمالها فى كلامهم.

فإن قيل فهلا كان الفصل بين خمسة عشر ومميزها إلى تسعة عشر حسنا أيضا لأنه منعته التمكن بعد استحقاقه.؟

قيل: قد جعلنا كثرة الاستعمال أحد وصفى العلة، ولم يوجد فى خمسة عشر وبابه.

فإن قيل: فلم قبح الفصل بين العدد ومميزه، ولم يحسن قبضت خمسة عشر لك درهما، ورأيت عشرين فى المسجد رجلا؟

قيل: إنما كان كذلك لضعف عمل العشرين ونحوها فيما بعدها لأنها عملت على التشبيه باسم الفاعل، ولم تقو قوته[1].

يقول سيبويه: وزعم أن كم درهما لك؟ أقوى من كم لك درهما؟ وإن كانت عربية جيدة، وذلك أن قولك العشرون لك درهما فيها قبح، ولكنها جازت فى كم جوازاً حسنا لأنه صار عوضا من التمكن فى الكلام، لأنها لا تكون إلا مبتدأة، ولا تؤخر فاعله ولا مفعوله، لا تقول رأيت كم رجلاً؟ وإنما تقول كم رأيت رجلاً؟ وتقول كم رجلاً أتانى؟ ولا تقول أتانى كم رجل؟ ولو قلت أتاك ثلاثون اليوم درهما كان قبيحاً فى الكلام لأنه لا يقوى قوة الفاعل، وليس مثل كم.[2]

ضعف الضمير

ينقسم الاسم إلى مظهر ومضمر

فالمظهر هو الصريح الظاهر .

---

(١) ابن يعيش ٤/١٣٠.

(٢) الكتاب ٢/١٥٨.

والمضمر هو ما دل على نفس المتكلم أو المخاطب أو الغائب كأنا وأنت وهو.[١]

والضمير سمى بهذا الاسم من الضمور، وهو الهزال لأن الضمائر في الغالب قليلة الحروف المكونة لها.

وسمى مضمرا على وزن مفعل- بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين- من الإضمار وهو الإخفاء لأن معظم حروفها المكونة لها مهموسة وهي التاء والهاء والكاف، والهمس صوت خفي، فإطلاق الأول على كثير الحروف كنحن، والثاني على البارز بتغليب غيرها عليهما[٢]. وقالوا ضعف الضمير لأنه فرع عن الظاهر، والفرع أضعف من الأصل[٣].

يقول ابن جني: اعلم أن الأسماء المظهرة من حيث كانت هي الأول القدائم كانت قوية، والأسماء المضمرة ثوان لها، وأخلاف منها، ومعوضة عنها، فلم تقو قوة ما هي تابعة له معتاضة منه، فأعلها ما لم يعله، ووصل إليها ما يقصر دونه[٤].

والضمير المتصل أضعف من الضمير المنفصل، لأن المتصل جار بانفصاله مجرى الأسماء الظاهرة القوية المعربة[٥].

والدليل على ضعف المتصل أنه إذا كان مجرورا قبح حذفه لأنه يضعف أن ينفصل فيقوم برأسه[٦].

والدليل الثاني: أن الخلع العارض إنما يلحق متصلها دون منفصلها، وذلك لضعف المتصل فاجترئ عليه لضعفه فخلع معنى الاسمية منه[٧].

---

(١) ابن الناظم صـ٥٦.

(٢) المشكاة صـ١٠٣. وشذور الذهب صـ١٧٧.، وشرح اللمحة صـ٥١.

(٣) ابن الناظم صـ٤٣.

(٤) الخصائص ١٩١/٢.

(٥) السابق ١٩٢/٢.

(٦) الخصائص ٤٠٨/٢.

(٧) السابق ١٩٢/٢.

وأقوى المضمرات المتكلم لأنه لا يوهمك غيره، ثم المخاطب لأن المخاطب تلو المتكلم فى الحضور والمشاهدة، وأضعفها تعريفاً كناية الغائب، لأنه لا يكون كناية عن معرفة ونكرة حتى قال بعض النحويين كناية النكرة نكرة[١].

ومن أجل ذلك يقدم فى الكلام ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب من نحو: عجبت من ضربتك وضربته.

هذا سبب ضعف الضمير، ومراتبه، أما الآثار المترتبة على ضعف الضمير فهى كانت كالآتى:

أولاً: أن المضمرات لا تصغر من قبل أنها لا تقوى قوة المظهرة ولا يمكن تمكنها، يقول سيبويه: واعلم أن علامات الإضمار لا يحقرن من قبل أنها لا تقوى قوة المظهرة، ولا تمكن تمكنها فصارت بمنزلة "لا" و "لو" وأشباههما [٢].

ثانياً: يجوز فى المضمرات الخلع يقول ابن جنى: والدليل على ضعف الضمير أن التاء فى قمت وقعدت تفيد الاسمية، والخطاب، ثم تخلع عنها دلالة الاسمية، وتخلص للخطاب البتة فى "أنت" بفتح التاء وكسرها فالاسم "أن" وحدها والتاء من بعد الخطاب[٣].

ثالثاً: لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع إلا بعد تأكيده بالمنفصل، فيؤكد الضمير المستكن ليقوى، ثم يعطف عليه[٤]، وذلك مثل قوله تعالى " اسكن أنت وزوجك الجنة"[٥]

---

(١) ابن يعيش ٣/٨٥.

(٢) الكتاب ٣/٤٧٨.

(٣) الخصائص ٢/١٩١.

(٤) ابن يعيش ٣/٧٦..

(٥) البقرة بعض الآية ٣٥.

رابعاً: لا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينه الاستثناء، وإنما خص المظهر لأنه يعمل فى المضمر بلا شرط لأن العمل فى المضمر ضعيف لا يظهر أثره فى اللفظ، ولا يحتاج إلى قوة العامل(١).

خامساً: إن الضمير غالباً ما يحتاج إلى دعامة لتقويته ولذلك ذهب بعض الكوفيون وابن كيسان من البصريين إلى أن الضمائر هى اللاحق "إيا" و " إيا" دعامة لها، وارتضى ذلك المالقى وعلله: بأن " إيا" لم يأت فى كلام العرب إلا وصلة للمضمر المنصوب ليعلم أنه مفصول مما كان يتصل به من الفعل والاسم الذى فى معناه نحو قوله تعالى " إياك نعبد وإياك نستعين(٢)"، وقوله تعالى " وما كانوا إيانا يعبدون"(٣) وقوله تعالى " وإنا أو إياكم لعلى هدى"(٤).

والأصل فى ذلك كله الاتصال بالفعل أو ما فى معناه لأنه ضعيف لكونه فى الأصل على حرف واحد، فاتصل بما قبله ليقوى النطق به، وجعلت إيا دعامة له ليقوى بها النطق(٥).

يقول سيبويه: أنت وأخواتها تقوى المضمر، وتصير عوضاً من السكون، ومن التغيير، واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر فى الفعل بنفسك وما أشبه، وذلك أنه قبيح أن تقول فعلت نفسك إلا أن تقول فعلت أنت نفسك(٦).

(١) شرح الكافية للجامى ٢/٢١٨.
(٢) الفاتحة الآية ٥.
(٣) القصص من الآية ٦٣.
(٤) سبأ من الآية ٢٤.
(٥) الإنصاف ٢/٦٩٧، وابن يعيش ٣/١٠٠، والرضى ٢/١٣.
(٦) الكتاب ٢/٣٧٩.

"ذا" بين ضعف المبنى وضعف المعنى

"ذا" اسم من أسماء الإشارة، يشار به إلى المفرد المذكر القريب، فإذا أرادوا الإشارة إلى متباعد زادوا كاف الخطاب فقالوا "ذاك" فإن أرادوا بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك، واستفيد باجتماعها زيادة فى التباعد، لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى(١).

إعراب " ذان" و " تان" و " اللذان" و " اللتان"

"ذان" و "تان" اسمان من أسماء الإشارة، يشار بأولهما إلى المثنى المذكر، وبالثانى إلى المثنى المؤنث.

وقد امتازتا عن أسماء الإشارة بالإعراب، فيعربان إعراب المثنى بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً.

وسبب إعرابهما: أن التثنية من خصائص الأسماء، فضعف الشبه بينهما وبين الحرف، فأعربا دون باقى أسماء الإشارة، يقول الأشمونى: "إنما أعربت" ذان" و"تان"، واللذان واللتان، لضعف الشبه بما عارضه من وجود صورة التثنية وهى من خواص الأسماء(٢).

وبهذا يتبين أن ضعف الشبه بينهما وبين الحرف كان سببا فى إعرابهما.

وينطبق هذا الحكم على اللذين واللتين من الأسماء الموصولة، فقد أعربتا دون بقية الأسماء الموصولة لضعف شبههما بالاسم بسبب التثنية(٣).

---

(١) ينظر ابن يعيش ١٣٥/٣، والأشباه ١٧٢/١، والجنى الدانى صـ٢٣٨.

(٢) الأشمونى ٥٥/١.

(٣) ينظر الكتاب ٤١١/٣، والمقتضب ٢٧٨/٤، والارتشاف ٩٨٤/٢، وشرح الجمل للزجاجى ١١٢،١١١/١، وابن الناظم صـ٣٠.

بناء (أي) الموصولة

"أى" الموصولة عند سيبويه لها أربعة أحوال، تعرب فى ثلاث أحوال، وتبنى فى واحدة:

أما أحوال إعرابها فهى:

أ- إذا أضيفت وذكر صدر صلتها نحو: يعجبنى أيهم هو أحسن.

ب - إذا لم تضف وذكر صدر صلتها نحو: يعجبنى أى هو أحسن.

ج - إذا لم تضف وحذفت صدر صلتها نحو: يعجبنى أى أحسن .

وأما الحالة التى تبنى فيها فهى:

- إذا أضيفت وحذف صدر صلتها نحو: يعجبنى أيهم أحسن[1]

يقول ابن الشجرى: وإنما حكم ببنائها إذا انقطعت صلتها لأنه جعل لتضمنها معنى الحرف تأثيراً فيها، وخص بذلك حال النقص الذى دخلها، كأنه لما حذفت المبتدأ العائد عليها من صلتها ضعفت فرجعت إلى البناء الذى استحقه " الذى" و "من" و "ما"[2].

وبذلك يتبي أن الضعف بسبب الحذف والنقص أدى إلى البناء لأنه أدى إلى ضعف الشبه بالاسم، وقوة الشبه بالحرف.

إعراب (أي) الإستفهامية

أسماء الاستفهام مبنية لتضمنها معنى حرف الاستفهام، غير أن ما فى "أى" من تضمن معنى حرف الاستفهام معارض بشبه " كل" و"بعض"- أى الموصوف بها- نحو: مررت برجل أى رجل.

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٤٠٠.

(٢) الأمالى ٢/٢٩٧،٢٩٨.

ومعارض بالإضافة القياسية، وهى الإضافة إلى المفردات دون لزوم اللفظ.

والإضافة تختص بالأسماء فأصبح شبهها بالحرف ضعيفا"، ولم يكن قويا فأعربت.

وبهذا يتبين أن: ضعف شبهها بالحرف أدى إل إعرابها[1].

يقول الأشمونى: عند شرحه قول ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبنى لشبه من الحروف مدنى

أى مقرب لقوته لأن علة بناء الاسم منحصرة فى مشابهة الحرف شبها قويا يقربه منه، والاحتراز بذلك عن الشبه الضعيف وهو الذى عارضه شئ من خواص الاسماء.

ويقول: إنما أعربت "أى" الشرطية والاستفهامية والموصولة لضعف الشبه بما عارضه فى "أى" من لزوم الإضافة[2].

التعريف بالإضافة أضعف من التعريف الأصلى

ينقسم الاسم من حيث التعريف والتنكير إلى نكرة ومعرفة وأنواع المعرفة هى الضمير والعلم واسم الإشارة واسم الموصول والمعرف بأل والمضاف إلى واحد من الأنواع السابقة ولكل درجات فى القوة والضعف، عند أئمة النحويين المتقدمين والمتأخرين إلا ابن حزم فذهب إلى أنها كلها متساوية لأن المعرفة لا تتفاضل إذ لا يصح أن يقال عرفت هذا أكثر من هذا[3].

وأجيب: بأن مرادهم أن، تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه للآخر.[4]

---

(١) ينظر عمدة الحافظ ٣٨٤/١.

(٢) الأشمونى ٥١/١-٥٥.

(٣) الارتشاف ٤٥٩/١، والهمع ٥٥/١.

(٤) الهمع ٥٥/١.

وقد اتفق النحاة على أن اسم الله تعالى أعرف المعارف ولكن اختلفوا فى غير ذلك فبعضهم قال الضمير وبعضهم قال العلم، وبعضهم قال اسم الإشارة وبعضهم قال ذو "ال"(١).

وقد رتبها شراح الألفية على النحو التالى: الضمير ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم اسم الموصول ثم المحلى بأل فالمضاف بواحد مما ذكر(٢).

والدليل على ضعف ذى "ال" أنه يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى {لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ }(٣).

والدليل على أن التعريف بالإضافة أضعف من التعريفات الأصلية، أن المضاف إليه يكتسب التعريف من المضاف(٤).

ولذلك لم يجز إضافة اسم الإشارة ولا المضمر ولا العلم، فأما زيدا الفوارس فذلك راجع إلى تأويله بالنكرات(٥).

وذهب سيبويه إلى أن المضاف فى رتبة المضاف إليه وعلى ذلك فالظريف فى قولهم: رأيت غلام الرجل الظريف صفة عند سيبويه لأن المضاف فى رتبة المضاف إليه، ويدل عند غيره لأن المضاف إليه أضعف من المضاف(٦).

---

(١) الكتاب ١١/٢، المقتضب ٤٨١/١، والفصول الخمسون صـ٢٥، والهمع ٥٥/١، والأشمونى ١٠٧/١، والمقتصد ٩١٧/٢.

(٢) الأشمونى ١٠٧/١، وابن الناظم صـ٥٦.

(٣) سورة يوسف من الآية ١٤.

(٤) الارتشاف ٤٥٩/١.

(٥) أمالى ابن الحاجب ١٠٧/٢.

(٦) الرضى ٣١٢/٢.

الخاتمة

الحمد لله الذى تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،،

فبحمد الله انتهيت من بحثى هذا، وبعونه وتوفيقه خلصت من تدبيجه، وقد تبين لى أهم النتائج الآتية:

أولاً: أن أضعف أنواع الكلمة الحرف، وسبب ضعفه أنه يعتمد على غيره، أو لأنه لم يأتلف من كلام تام، أو لأنه يأتى على وجه واحد.

وترتب على ضعف الحرف الآثار الآتية:

أـ أنه لا يحذف، ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا فى مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها الاستعمال.

ب ـ لا يجوز الفصل بينه وبين معموله.

ج ـ لا يعمل عملين.

د- كان حاجزا غير حصين.

ثانياً: يضعف الحرف بسبب خروجه عن أصله، ومخالفته تخصصه، ويترتب على ذلك اجتماع حرفين بمعنى واحد.

ثالثاً: ضعفت "ما" و "لا" المشبهتان بـ"ليس" لأنهما أشبها "ليس" من حيث المعنى فقط، وهو شبه ضعيف.

وكذلك "لا" النافية للجنس لأنها فرع على "إن" وإن فرع على كان، والفروع تنقص عن الأصول.

وترتب على ضعف هذه الحروف أنها لا تعمل على الإطلاق وإنما تعمل بشروط؟

رابعاً: ضعفت " إن " وأخواتها لأنها فرع عن "كان" وترتب على هذا الضعف:

أـ لابد من مراعاة الترتيب بين اسمها وخبرها.

ب ـ يجوز إسقاط نون الوقاية منها.

جـ- لا يجوز حذفها من جواب القسم.

د- لم يرفع خبرها بها،إنما ارتفع بما ارتفع به حين كان خبرا للمبتدأ.

خامساً: ضعفت لام الابتداء لأنها غير عاملة وترتب على هذا الضعف أنها أخرت عن "إن" على الرغم أن لها الصدارة لأنها مهملة و"إنّ" عاملة والعامل أقوى من المهمل.

سادساً: أن الحرف المعتل أضعف من الحرف الصحيح لأنه يتغير ولا يبقى على حاله فهو كالعليل المنحرف المزاج.

وترتب على ضعفه أنه يجوز فيه الحذف والقلب والنقل.

سابعاً: أن الحرف الزائد أضعف من الحرف الأصلى وسبب ضعفه أنه بعد عن الأصالة.

وترتب على ضعفه سقوطه فى بعض تصاريف الكلمة وجواز قلبه.

ثامناً: أن تاء التأنيث أضعف من ألف التأنيث لأن زيادتها تكون عارضة، وهى فى تقدير الانفصال وترتب على هذا الضعف:

أـ أن الألف تمنع صرف ما هى فيه فى جميع الأحوال بخلاف التاء.

ب ـ أن الألف فى التصغير عوملت معاملة خامس أصلى بخلاف التاء فهى فى نية الانفصال.

تاسعاً: أن الحرف المتأخر أضعف من الحرف المتقدم لأن الآخر أضعف الجهات وترتب على ذلك أن التغيير يبدأ من قبله.

عاشراً: أضعف العلامات الأصلية السكون لسكونه وعدم تحركه وترتب على هـذا الضعف:

أـ أن الألف لا تستطيع تحمل الحركة وتحتمل السكون.

ب ـ أن الساكن أولى بالحذف لضعفه.

جـ- أن السكون يختص بنوع من أنواع الكلمة.

د- يعد حاجزا غير حصين فى كثير من الأحيان.

حادى عشر: أن الإعراب بالحركات أضعف من الإعراب بـالحروف، لأن الحركـة أضعف صوتا من الحرف وترتب على ذلك أن اختيرت الحركات للمفرد والحـروف لما فوقه.

ثانى عشر: أن البناء أضعف من الإعراب وذلك:

أـ لأن الإعراب تغيير، والتغيير يقتضى القوة بخلاف اللزوم.

ب ـ أن البناء أصل فى الأفعال، والأفعال أضعف من الأسماء.

جـ- أن البناء أثر مقدر وليس بظاهر.

د- أن الحركة البنائية أضعف من الإعرابية.

وترتب على ضعفه أنه لزم أضعف أنواع الكلمة وهو الحرف ثم الفعل.

ثالث عشر: أن العامل المعنوى أضعف من العامل اللفظى، لأن اللفظ هو الـشاهد المنظور إليه وأما المعنى فخفى راجع إلى مراد المتكلم.

وترتب على هذا الضعف:

أـ رفض الرضى قول الأخفش أن العامل فى التابع معنوى.

ب ـ رفض النحاة تقدم الحال، والمفعول من أجله على العامل المعنوى.

جـ- لا يجوز أن يقال الابتداء رافع للمبتدأ والخبر لأن الابتداء عامل معنوى، وهو لا يقوى على رفع الجزءين.

رابع عشر: أن الفعل المضارع فى حالة بنائه ضعيف لضعف الشبه بينه وبين الاسم بسبب اتصاله بنون النسوة أو نون التوكيد.

وترتب على ضعفه رجوعه إلى ضعة البناء وتركه شرف الإعراب.

خامس عشر: أن الفعل اللازم ضعيف بسبب ضعفه فى الاستعمال ضعفا جعله لم يستطع أن ينصب بعده بلا واسطة، بما دفع البصريون أن قالوا: أن العامل فى المفعول معه هو الفعل المتقدم بتقوية الواو، والعامل فى المستثنى الفعل المتقدم بتقوية إلا.

سادس عشر: أن لعفل الجامد ضعيف بسبب شبهه الحرف فى لزومه طريقة واحدة فى التغيير وعدم قبوله التحويل من صيغة إلى أخرى: وترتب على هذا الضعف الآثار الآتية:

أـ منع الفصل بينه وبين معموله بغير ظرف أو جار ومجرور.

ب ـ منع تقدم معمول فعل التعجب عليه.

جـ- لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها.

د- لا يجوز تقديم الحال على عاملها الجامد.

هـ- لا يجوز المجازاة بكيف.

سابع عشر: أن الفعل المتأخر ضعيف بسبب إبعاده عن الصدر، وترتب على هذا الضعف الآثار الآتية:

أـ دخول لام التقوية عليه.

ب ـ قال الكوفيون أن إعمال الفعل الأول أولى فى نحو أكرمنى وأكرمت زيدا.

جـ- لا يجوز إلغاء ظننت إذا وقعت مبتدأة بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة.

د- لا يجوز إلغاء "كان" إذا وقعت مبتدأة بخلاف ما إذا كانت متوسطة.

ثامن عشر: اختلفت كلمة العلماء فى أيهما أضعف الفعل أم الاسم؟

فذهب بعض العلماء إلى ان الاسم أضعف من الفعل وذلك للأسباب الآتية:

أـ أن أصل العمل للأفعال، والعمل معنى قوى.

ب ـ أن أكثر الأفعال يعمل فى جزئين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، بخلاف الاسماء فإنها تعمل فى جزء واحد.

ج ـ يجوز تقدم المفعول عليه.

د- أن الناصب للمفعول الفعل دون الفاعل، على الرغم أن الفاعل أقرب إليه.

وذهب بعض العلماء إلى أن الفعل أضعف من الاسم وذلك للأسباب الآتية:

أـ أن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال، والإعراب أقوى من البناء.

ب ـ جعل التنوين فى الاسم ليدل على أنه أصل الفعل والحرف والأصل أقوى من الفرع.

ج ـ أن الأفعال أحداث الأسماء، والاسم قبل الفعل.

د ـ أن الكلام المفيد لا يخلو من اسم أصلا، ويوجد كلام مفيد لا يكون فيه فعل.

هـ ـ أن الاسم يخبر به ويخبر عنه، والأفعال لا يكون إلا خبر به.

و ـ الفعل أقل أصولا من الاسم، إذ لا يجئ منه الخماسى الأصلى حروفه، ولذا كان الفعل ضعيفاً والاسم قوياً.

تاسع عشر: ضعفت الأشياء التى تعمل عمل الفعل لفرعيتها فى العمل، والفروع أبدا تنحط عن الأصول.

وتختلف درجة الضعف حسب درجة الشبه بالأفعال، فكلما كان الشبه أكثر، كلما كان العمل أقوى.

وترتب على هذا الضعف الآثار الآتية:

أـ يجوز أن يقال زيد ضارب لعمرو، ولا يجوز ذلك فى الفعل.

ب ـ اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال ولا يعمل إذا كان ماضياً.

جـ- لا يعمل اسم الفاعل حتى يعتمد على كلام قبله.

د- يبطل عمل اسم الفاعل من التصغير.

هـ- لا تعمل الصفة المشبهة فى متقدم ولا غير سببى.

و- لا تعمل الصفة المشبهة إلا فى شيئين، ضمير الموصوف، وما كان من سبب الموصوف.

ز- لا يرفع أفعل التفضيل إلا الضمير المستتر، ولا يرفع الضمير الظاهر إلا قليلاً، ولا الاسم الظاهر إلا بشروط.

عـ- كان المصدر ضعيفاً لنقصان مشابهته للفعل لفظاً ومعنى، وترتب على ضعفه أنه لا يعمل فى الظرف مقدما عليه.

ط- لا يجوز عند البصريين تقديم معمول الاسم عليه.

عشرون: ضعفت أسماء العدد من حيث كانت محمولة فى العمل على الصفة المشبهة، والصفة المشبهة محمولة فى عملها على اسم الفاعل، واسم الفاعل محمول فى عمله على الفعل.

وترتب على ضعف أسماء العدد: قبح الفصل بين الأعداد وتمييزها.

حاد وعشرون: ضعف الضمير عن الظاهر، والفرع أضعف من الأصل. وترتب على هذا الضعف:

أـ أن المضمرات لا تصغر.

ب ــ لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع إلا بعد تأكيده بالمنفصل.

جـ ــ يجوز فى المضمرات الخلع.

د- أنه لضعفه غالباً ما يحتاج إلى دعامة لتقويته كما فى نحو إياك وأنت.

ثان وعشرون: "ذا" لضعفها لا يشار بها إلا إلى القريب، فإذا أرادوا الإشارة إلى البعيد أضافوا الكاف أو اللام.

وذلك لأن ضعف المبنى على ضعف المعنى.

ثالث وعشرون: ضعف الشبه بين "ذان" و"تان" واللذان واللتان" وبين الحرف بسبب التثنية أدى إلى إعرابهما.

رابع وعشرون: ضعفت "أى" الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها بسبب الحذف وترتب على ذلك رجوعها إلى البناء الذى استحقه الذى ومن وما.

خامس وعشرون: ضعف الشبه بين "أى" الاستفهامية والحرف، بسبب إضافتهما فلم يكن الشبه قوياً وترتب على ذلك إعرابها.

سادس وعشرون: التعريفات الأصلية أقوى من التعريفات بالإضافة .

وذلك لأن المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه وترتب على ذلك.عدم جواز إضافة اسم الإشارة، ولا المضمر ولا العلم.

هذه هى النتائج التى توصلت إليها

والحمد لله أولا وآخراً

الباحث

أهم المصادر والمراجع

١ــ ارتشاف الضرب لأبى حيان تحقيق د/ مصطفى النماس- مطبعة الخانجى الطبعة الأولى سنة١٩٨٦م.

٢ــ الأشباه والنظائر للسيوطى- دار الكتب العلمية بيروت.

٣ــ أصول النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد المحسن الفتلى، مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ.

٤ــ إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د/ زهير غازى زاهد،" عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية- بيروت سنة ١٤٠٩هـ.

٥ــ الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى- تحقيق د/ أحمد قاسم، مطبعة السعادة القاهرة سنة ١٩٧٦م.

٦ــ أمالى ابن الشجرى تحقيق د/محمود محمد الطناحى،ظ مكتبة الخانجى بالقاهرة- الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.

٧ــ الأمالى النحوية لابن الحاجب، تحقيق د/ هادى حسن حمودى، عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

٨ــ الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الفكر للطباعة.

٩ــ أوضح المسالك لابن هشام- دار إحياء التراث العربى- بيروت- الطبعة السادسة سنة ١٩٨٠م.

١٠ــ الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب- تحقيق د/ موسى بناى- مطبعة العانى- بغداد.

١١ــ البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع- تحقيق ودراسة د/ عياد بن عيد التبيتى- دار الغرب الإسلامى الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧ه.

١٢ــ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهرى مطبعة الحلبى القاهرة.

١٣ــ توضيح المقاصد والمسالك للمرادى، تحقيق د/ عبد الرحمن على سليمان- مكتبة الكليات الأزهرية- الطبعة الأولى.

١٤ــ الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى، تحقيق د/ فخر الدين قباوة- دار الكتب العلمية- بيروت سنة ١٤٠٤هـ.

١٥ــ حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل- شرحها تركى فرحان المصطفى- منشورات محمد على بيضون- بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ.

١٦ــ حاشية الصبان على الأشمونى- مطبعة البابى الحلبى.

١٧ــ خزانة الأدب ولب لباب العرب للبغدادى، دار صادر- بيروت.

١٨ــ الخصائص لابن جنى د/ محمد على النجار- مطبعة دار الكتب- بيروت- الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٣هـ.

١٩ــ رصف المبانى فى شرح حروف المعانى- تحقيق أحمد الخراط- دمشق سنة ١٩٧٥م.

٢٠ــ شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك- طبعة عيسى البابى الحلبى.

٢١ــ شرح ابن عقيل للألفية- دار مصر للطباعة- الطبعة العشرون سنة ١٤٠٠هـ.

٢٢ــ شرح الألفية لابن الناظم تحقيق د/ عبد الحميد السيد- دار الجيل- بيروت.

٢٣ــ شرح التسهيل لابن مالك جـ١ د/ عبد الرحمن السند، مكتبة الأنجلو.

٢٤ــ شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبو جناح- العراق سنة ١٤٠٢هـ.

٢٥ــ شرح شافية ابن الحاجب للرضى- دار الكتب العلمية- بيروت سنة١٤٠٢م.

٢٦ــ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدى- نشر لجنة إحياء التراث بوزارة الأوقاف العراقية الطبعة الأولى سنة ١٩٧٧م.

٢٧ــ شرح القصائد التسع المشهورات لابن النحاس- دار الكتب العلمية- بيروت- سنة ١٤٠٥هـ.

٢٨ــ شرح الكافية لابن جماعة تحقيق د/ محمد عبد النبى عبد المجيد- الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

٢٩ــ شرح الكافية فى النحو للرضى- دار الكتب العلمية، بيروت- الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

٣٠ــ شرح لمحة أبى حيان للبرماوى تحقيق د/ عبد الحميد محمود الوكيل- الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

٣١ــ شرح المعلقات السبع للزوزنى- المكتبة التجارية الكبرى سنة١٣٩٠هـ.

٣٢ــ شرح المفصل لابن يعيش- مكتبة المتنبى- القاهرة.

٣٣ــ ضرائر الشعر لابن عصفور- تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس- الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢هـ.

٣٤ــ العباب الفاخر واللباب الزاخر للصنعانى- دار الرشيد للنشر.

٣٥ــ الفصول الخمسون لابن معط تحقيق محمود محمد الطناحى- طبعة عيسى البابى الحلبى.

٣٦ــ الفوائد الضبائية فى شرح كافية ابن الحاجب للجامى تحقيق د/ أسامة طه الرفاعي- مطبعة وزارة الأوقاف بالعراق سنة ١٤٠٣هـ.

٣٧ــ الكتاب لسيبويه تحقيق د/ عبد السلام هارون- الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٩م.

٣٨ــ كشف المشكل فى النحو لعلى بن حيدرة اليمنى تحقيق د/ هادى عطية مطر- مطبعة الإرشاد سنة ١٤٠٤هـ.

٣٩ـ لسان العرب لابن منظور- طبعة دار المعارف.

٤٠ـ مختصر فى شواذ القرآن- مكتبة المتنبى القاهرة.

٤١ـ المساعد على تسهيل الفوائد- تحقيق د/ محمد كامل بركات، طبعة مركز البحث العلمى وإحياء التراث بمكة المكرمة سنة ١٤٠٠هـ.

٤٢ـ المستوفى فى النحو تحقيق د/ محمد بدوى المختون- دار الثقافة العربية القاهرة.

٤٣ـ معانى القرآن للأخفش- تحقيق د/ عبد الأمير محمد الورد- عالم الكتب الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

٤٤ـ معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبى- عالم الكتب- الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

٤٥ـ مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق محمد محيى الدين طبعة المكتبة العصرية- بيروت سنة ١٤٠٧هـ.

٤٦ـ المقتصد للجرجانى تحقيق د/ كاظم المرجان- العراق سنة١٩٨٢م.

٤٧ـ المقتضب للمبرد تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٩٣٦م.

٤٨ـ المقرب لابن عصفور تحقيق/ أحمد عبد الستار الجوارى- مطبعة العانى ببغداد.

٤٩ـ الممتع لابن عصفور تحقيق د/ فخر الدين قباوة- دار المعرفة- بيروت لبنان الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ.

٥٠ـ همع الهوامع للسيوطى- مطبعة الخانجى سنة ١٣٢٧هـ.

٥١ـ الوضع الباهر فى رفع أفعل الظاهر- تحقيق د/ جمال عبد العاطى مخيمر- مطبعة حسان القاهرة- الطبعة الأولى سنة١٤٠٥هـ.